"لن نترك لهم شيئاً"

التدمير الإسرائيلي الممنهج للقطاع الزراعي ونظم انتاج الغذاء في غزة

مايو - 2025

جدول المحتويات

مقدمة ٢

أولًا: السياق التاريخي لتدمير اسرائيل للقطاع الزراعي في فلسطين ٤

ثانيًا: أعمال التدمير الإسرائيلي للقطاع الزراعي، ونظم إنتاج الغذاء خلال الإبادة الجماعية ٩

1. قطاع الزراعة ٩

2. قطاع الثروة الحيوانية ١٣

3. قطاع الصيد والثروة السمكية ١٥

4. الخسائر الاقتصادية من تدمير القطاع الزراعي ونظم انتاج الغذاء ١٧

ثالثًا: عواقب تدمير القطاع الزراعي على حالة الأمن الغذائي في غزة ١٩

رابعًا: الاستيلاء على الأراضي والمناطق الزراعية، وعزلها ٢٣

خامسًا: تدمير القطاع الزراعي من وجهة نظر القانون الدولي ٢٦

سادسًا: التدخلات والتدابير الموصى بها لدعم جهود التعافي وإعادة الإعمار للقطاع الزراعي ٢٩

مقـدمة

يسلط هذا التقرير بعنوان «لن نترك لهم شيئًا»* الضوء على أعمال تدمير القطاع الزراعي والمنشآت المرتبطة بإنتاج الغـذاء خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، والذي شمل قصف وتجـريـف الأراضـي الزراعية، واقتلاع وحرق الأشجار المثمرة والمحاصيل الغذائية، وتدمير الدفيئات والبنى التحتية الزراعية، إلى جانب استهـداف مرافق الثروة الحيوانية، ومرافق الصيد واستزراع الأسماك.

اعتمد التقرير منهجية توثيق الأعمال العدائية بحق قطاعات الزراعة وانتاج الغذاء المختلفة في سياق جريمـة الإبـادة الجماعية، متناولاً العواقب الخطيرة لهذا الهجوم الممنهج وغير المسبوق، حيث تجاوزت آثار التدمير الإسرائيلي الأضـرار المباشرة على القطاع الزراعي، لتحدث انهيارًا شاملًا في الأمن الغذائي والصحة العامة، والاقتصاد المحلي في قطاع غـزة، مما أدى إلى تقويض قدرة السكان على تأمين الغذاء وسبل العيش، وإغراقهم في ظروف إنسانية كارثية.

يظهر الهجوم العسكري الإسرائيلي ضد نظم إنتاج الغذاء بوضوح نية إبادة الفلسطينيين، حيث تقاطع التدمير المتعمد مـع الأركان المادية لجريمة الإبادة الجماعية كما تعرفها اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، كما يـؤكـد سياسـة الاحتلال المستمرة لمحو الوجود الفلسطيني والقضاء قدرة الفلسطينيين على العيش والصمود، والتي يُنفِّذهـا باستخـدام شتى أساليب العقاب الجماعي لإخضاع السكان لظروف يراد بها تدميرهم وإهلاكهم، ومن ضمنهـا التـجـويع الممنهج، والحصار، والتدمير الشامل للمقومات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة.

يتناول التقرير أيضًا مسألة استيلاء القوات المحتلة على شريحة واسعة من المناطق والأراضي الزراعية في غـزة منذ بـدء العدوان، وتحويلها لمناطق عازلة ومناطق عسكرية مغلقة، وتعمّد تقييد وصول المزارعين لأراضيهـم، مما قلـص بالفعـل مساحة قطاع غزة، وأثر على الإنتاجية الزراعية والاستقلال الاقتصادي لغزة، وحرم السكان من أهم مواردهـم الـغذائـية.

ويظهر التحليل القانوني في التقرير أن التدمير المتعمد للقطاع الزراعي، يتجاوز كونه انتهاكًا خطيرًا القـانـون الانسـاني الدولي على النحو المبين في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، للقانون الدولي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخـاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ليمثل مكونًا من مكونات جريمة الإبادة الجماعية التي تواصل القـوات المحتلة ارتكبها في قطاع غزة.

ويؤكد التقرير ارتكاب اسرائيل لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، حيث فرضت القوات المحتلة إجراءات وتدابير عقـاب جماعي ممنهجة ضد السكان المدنيين، تشمل الحصار المشدد على كل قطاع غزة، والتهجير القسري لنـحو ١,٩ مـليـون فلسطيني إلى جانب تنفيذ المجازر وعمليات القتل الجماعي بحق المدنيين، وتدمير البنى التحتية الحيوية، وحظر دخـول المساعدات الإنسانية.

*نشر الجندي شاي كوهين من الكتيبة الهندسية "749" بجيش الاحتلال، مقطع فيديو عبر حسابه على منصة انستغرام، يظهر فيه متفاخرًا بالمشاركة في تدمير وسحق المناطق والأحياء السكنية والأراضي الزراعية في منطقة "نتساريم" جنوب مدينة غزة، ومعلقًا عليه: "لن نترك لهم شيئًا".
انظر: www.dropsitenews.com/p/israel-749-battalion-demolition-gaza

وبحسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد خلّف الهجوم العسكري على قطاع غزة والمستمر منذ ما يزيد عن ١٨ شهرًا أكثر من ٥٢,٠٠٠ قتيل، ٧٠٪ منهم أطفال ونساء، وأكثر من ١١٨,٠٠٠ جريحاً، فيما يعيش الناجون أزمة إنسانية غير مسبوقة،[١] بسبب تعطل الخدمات الأساسية، وانهيار شبكات الإمداد الغذائي. ويخلص التقرير إلى نتيجة واضحة وهي أن تدمير القطاع الزراعي بتداعياته الخطيرة، يتجاوز كونه ضررًا جانبيًا للعدوان الحربي الإسرائيلي، إنه أحد فصول الهجوم الممنهج ضد الفلسطينيين، والذي يرمي لتدمير حياتهم، ومصادرة حقوقهم غير القابلة للتصرف. ويستخدم الاحتلال هذا التدمير كأداة لإخضاع السكان لواقع بائس وغير قابل للعيش، مما يؤكد المسعى الإسرائيلي لإبادة الفلسطينيين والقضاء على وجودهم، والذي يمثل اليوم هدفًا متقدمًا في برنامج عمل حكومة الاحتلال المتطرفة.

يشكل الحق في الغذاء الكافي والتحرر من الجوع حقًا أساسيًا لكرامة الإنسان، وضروريًا لضمان حقوقه الأخرى مثل الحق في الحياة، والصحة، والسكن اللائق، والتعليم، وهي حقوق تعترف بها الأطر القانونية الدولية، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي ينص في المادة ١١ على حق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى.[٢]

١- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Humanitarian Situation Update 284 | Gaza strip", April 30, 2025.
Link: www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-284-gaza-strip

٢- Article 11, "International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966)"
Link: www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

أولًا: السياق التاريخي لتدمير اسرائيل للقطاع الزراعي في فلسطين

أعلنت اسرائيل احتلال أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة في الخامس من حزيران ١٩٦٧، ومنذ ذلك الحين، يرزح الشعب الفلسطيني تحت وطأة نظام مزدوج يقوم على الحكم العسكري الإسرائيلي، وسياسة الفصل والتمييز العنصري (أبارتهايد). ولم يكن هذا النظام وليد الصدفة، بل كان جزءًا من مشروع استعماري إحلالي يسعى في جوهره إلى ترسيخ هيمنة اسرائيل على كامل فلسطين التاريخية، وإقصاء الفلسطينيين وطمس حقوقهم الراسخة في الحرية والكرامة وتقرير المصير.

ونتيجة لذلك، يحرم الفلسطينيون من حقهم في تقرير المصير والسيادة على الأرض والموارد الطبيعية والاقتصادية. وقد عززت اسرائيل طوال العقود الماضية وجودها في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال السياسات والممارسات الاستعمارية بحق الفلسطينيين، والتي شملت القتل والقمع الممنهج، والحصار، والاستيطان غير القانوني، والنهب المستمر للأرض والموارد، والتهجير القسري للفلسطينيين.

يعد القطاع الزراعي عمودًا فقريًا لحياة الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أنه أحد أهم مقومات هويتهم الثقافية والتراثية كسكان أصليين لفلسطين التاريخية. لذلك تتعمد دولة الاحتلال تدميره وإحكام السيطرة على نظم الإنتاج الغذائية المختلفة للفلسطينيين كأحد أدواتها الاستعمارية منذ احتلال أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران عام ١٩٦٧، حيث مثلت السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية مكونًا هامًا في منظومة الاستيطان الاسرائيلي.

ساهمت السياسات والإجراءات التي فرضتها سلطات الاحتلال في انخفاض مساحة الأراضي المتاحة للزراعة بشكل واضح، ودأبت إسرائيل على تجريد الفلسطينيين من أرضهم، والاستيلاء على مئات آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، وتخصيصها للتوسع الاستيطاني، وبناء شبكات الطرق والبنى التحتية الاستيطانية، والمنشآت العسكرية الإسرائيلية، حيث بلغت مساحة الأراضي المخصصة للزراعة منها بنحو ١,٢ مليون دونمًا[٣] أي ما نسبته ٢٠٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية البالغة ٦,٠٢٣ مليون دونمًا.

وبموازاة ذلك، حرم الاحتلال الفلسطينيين من الموارد المائية، عبر الاستيلاء على منابع المياه وخزانات المياه الجوفية، وسرقة مياه نهر الأردن، واستعمل المياه سلاحًا في نظام التمييز العنصري الإسرائيلي (الأبارتهايد)، ما يهدد سلامة الأمن المائي الفلسطيني. وكما أعاق وصول الامدادات الزراعية الضرورية للمزارعين مثل البذور والأسمدة ومعدات الزراعة والري، وفي كثير من الأحيان كانت السلطات المحتلة تمنع تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الخارج.[٤] أدت تلك الممارسات إلى تقويض القطاع الزراعي بشكل كبير، وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية، والحد من قدرتهم على دعم الزراعة المحلية وتحقيق السيادة الغذائية.

٣.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «التعداد الزراعي للعام 2021». أكتوبر 2023، صفحة 44.
رابط إلكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2606.pdf

٤- Arab News, "Israel blocks Palestinian export in escalating trade crisis", February 09, 2020.
Link: https://arab.news/93qj7

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وقعت أعنف الهجمات الإسرائيلية على الأرض والزراعة الفلسطينية، وبدلًا من أن تسهم الاتفاقيات في منح الفلسطينيين صلاحيات أوسع للحكم الذاتي أو تعزيز استقلالهم، فإنها عززت بشكل غير مسبوق السيطرة الإسرائيلية على الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية، مما أدى إلى زيادة من تآكل الأراضي الزراعية وتجزئتها، ولا سيما في المنطقة «جيم» في الضفة الغربية، والتي تشكل ٦٠٪ من مساحة الإجمالية.

تعد المنطقة «جيم» سلة غذاء مهمة للضفة الغربية، وتضم الأراضي الأكثر خصوبة وموارد المياه العذبة الحيوية. ولا تزال اسرائيل تبسط السيطرة العسكرية والإدارية عليها بشكل كامل، وتفرض قيودًا مشددة تمنع الفلسطينيون في هذه المنطقة من الوصول إلى أراضيهم واستغلال الموارد الطبيعية، وممارسة أنشطتهم الاقتصادية بحرية. وأدت هذه السياسة إلى عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض وتحويلها إلى جيوب متناثرة تضعف الإنتاج الزراعي والقدرات الاقتصادية للفلسطينيين.

ولم يقتصر هذا النهج على أراضي الضفة الغربية، بل طبق بشكل مماثل في قطاع غزة، حيث عمل الاحتلال على فرض سيطرته المطلقة على الأراضي الزراعية. نصت اتفاقية أوسلو الثانية على إنشاء منطقة عازلة بعمق ٥٠ مترًا داخل قطاع غزة، ولكن اسرائيل لم تلتزم بالاتفاق وقامت بتوسيعها بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، حيث قامت بعمليات تدمير واسع النطاق للأراضي الزراعية على امتداد الشريط الحدودي لقطاع غزة، وقد دمرت إسرائيل في تلك الآونة نحو ٢٠٪ من الأراضي الزراعية في قطاع غزة.[٥]

وبينما سوقت اسرائيل خطة إعادة الانتشار عام ٢٠٠٥ كخطوة لإنهاء احتلالها لقطاع غزة، إلا أن الواقع أثبت أنها كانت مجرد إعادة تموضع للاحتلال، وشكل آخر أكثر قسوة من الحصار والتحكم. وبعد عام ٢٠٠٨، واصلت إسرائيل توسيع المنطقة العازلة ومقيدة الوصول، وبعمق يتراوح في بعض المناطق بين ١-١,٥٪، أي أصبح حوالي ٣٥٪ من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في قطاع غزة متعذرًا الوصول إليها.[٦]

وفرضت إسرائيل قيودًا خانقة على الوصول إلى البحر قبالة ساحل قطاع غزة، مما أضر بشكل كبير بقطاع الصيد والثروة البحرية، والذي يعد أحد أهم المصادر الحيوية للأمن الغذائي. خصصت اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤ للفلسطينيين حرية استخدام مساحة تصل إلى ٢٠ ميلاً بحريًا في الأنشطة البحرية والاقتصادية، ولكن لم تلتزم اسرائيل بتنفيذ ذلك مطلقًا، بل قيدت مساحة الصيد إلى ٣-٦ أميال وفي أفضل الظروف ٩ أميال بحرية، ما حرم الفلسطينيين من الوصول إلى ٨٥٪ من المساحة البحرية المخصصة[٧] ، وهو ما أثر بشكل مدمر على قطاع الصيد وزاد من هشاشته أيضًا فرض القيود الصارمة على إ دخال معدات الصيد الحديثة والمواد اللازمة لصيانة القوارب.

٥- Agrarian Conversation, "Agrarian Annihilation: Israel's war on Gaza is war upon both land and people", Link: https://www.peasantjournal.org/news/agrarian-annihilation/

٦- UN-Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Access Restricted Areas (ARA) in the Gaza Strip", 2013. Link: www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_gaza_ara_factsheet_july_2013_english.pdf

٧- The Palestinian Centre for Human Rights (PCHR), "Fact Sheet: Gaza Strip: Attacks and their Consequences", July 2012, Link: https://pchrgaza.org/gaza-strip-attacks-and-their-consequences-4/

كان الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧ الذروة لاستراتيجيتها للإفقار التنموي والخنق الاقتصادي. وتسبب الحصار الذي فرضته اسرائيل بقيودٍ شديدة على قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية، كما أدى إلى تقييد حركة البضائع، مما أضر بصادرات المنتجات الزراعية الفلسطينية من غزة، إلى جانب تعطيل توريد الإمدادات والمعدات الزراعية كالأسمدة والبذور والأدوات الزراعية إلى غزة.

وحتى قبل اندلاع الحرب، كانت الأراضي الزراعية تغطي ١٧٠ كيلو مترًا مربعًا، ما يعادل ٤٧٪ من مساحة قطاع غزة الكلية والبالغة ٣٦٥ كيلو مترًا مربعًا. وتشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٢٢ إلى مساهمة القطاع الزراعي بنحو ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة، أي حوالي ٥٧٥ مليون دولار أمريكي، وشكلت الصادرات الزراعية من قطاع غزة ما نسبته ٥٥٪ من إجمالي الصادرات عام ٢٠٢٢، كما ساعد القطاع الزراعي على توفير فرص العمل والتخفيف من مستويات البطالة المرتفعة في قطاع غزة، حيث يقدر عدد عامليه بأكثر من ٥٥,٠٠٠ عاملًا.[٨]

وطوال العقد الماضي، واصلت اسرائيل تدمير أشكال الحياة الزراعية في المناطق الشرقية لقطاع غزة من خلال رش آلاف الدونمات المزروعة بالمبيدات الكيميائية القاتلة من الجو [٩]، ما تسبب في تلف كبير للمحاصيل الغذائية، وساهم في تدهور التربة والغطاء النباتي بشكل خطير. وهدفت عمليات الرش إلى جعل الأرض قاحلة ومكشوفة للنظر أمام قوات الاحتلال، للحصول على رؤية أفضل لإطلاق النار على الأهداف الفلسطينية، ولم تقلل تلك الاجراءات من مساحة الأراضي الزراعية المتاحة فحسب، بل أدت أيضًا إلى تخلي المزارعين عن ممارسات الزراعة التقليدية التي حافظت على الحياة الزراعية في غزة لأجيال.

وبالإضافة إلى حصار غزة، تسببت الأعمال الحربية السابقة بأضرار واسعة النطاق للقطاع الزراعي، حيث جرى تجريف الأراضي الزراعية، وتدمير البنى التحتية الزراعية، والمزارع الحيوانية، ومرافق الصيد والثروة السمكية. وبموازاة ذلك، أصبحت مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية غير صالحة للاستخدام، بسبب التلوث الناجم عن بقايا القنابل والمخلفات الحربية القابلة للانفجار [١٠]، ما ترك قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء في أمام تحديات صعبة حدت من فرص التعافي والاستقرار الاقتصادي.

انتقلت الاستراتيجية الإسرائيلية في تدمير قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء الفلسطيني إلى مسار أشد خطورةً منذ شن إسرائيل عدوانها الحربي في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وبلغت هذه العملية ذروتها، مع تصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية، ومصادرة وتجريف دونمات واسعة من الأراضي الزراعية، وتخصيصها لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، للمضي قدمًا في فرض السيادة الاسرائيلية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة فيما يعرف بمشروع «الضم».[١١]

٨- Palestinian Environmental NGOs Network (PENGON), "Agriculture in Gaza Strip: Realities and Challenges", Page: 08.
Link: www.pengon.org/writable/uploads/articles/1705230998_e3806ead42c78d5f33ab.pdf

٩- Forensic Architecture, "Herbicidal Warfare in Gaza", July 19, 2019.
Link: www.forensic-architecture.org/investigation/herbicidal-warfare-in-gaza

١٠- UN Mine Action Service (UNMAS), "Explosive Remnants of War risk civilian lives in Gaza amid funding crisis," September 24, 2020.
Link: www.ochaopt.org/content/explosive-remnants-war-risk-civilian-lives-gaza-amid-funding-crisis

١١- UN Human Rights Office - OPT, "Israel's settlement expansion is alarming and flies in face of international law," Aug 19, 2024.
Link: www.news.un.org/ar/story/2024/08/1133611

أما في قطاع غزة، فيمثل الهجوم العسكري المستمر منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، أحدث فصول الاعتداء على الزراعة الفلسطينية، وقد بلغ نطاق التدمير لقطاع الزراعة وإنتاج الغذاء مستويات غير مسبوقة. قامت القوات الاسرائيلية المحتلة بتدمير حوالي ٧٠٪ من الأراضي الزراعية في قطاع غزة،[١٢] وشمل ذلك التدمير البنى التحتية الزراعية بما في ذلك الدفيئات الزراعية ومرافق المياه وأنظمة الري والطاقة، ومستودعات التخزين، ومرافق الثروة الحيوانية والثروة السمكية، ما يتسبب بأضرار عميقة وطويلة الأمد لقدرة غزة على التعافي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، يزيد من معاناة السكان في ظل ارتفاع معدلات سوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، والأمراض، وتجويع اسرائيل للسكان وحرمانهم من الغذاء والمياه والدواء منذ بدء الحرب.[١٣]

إن الحملة التي تستهدف قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء في غزة ليس حدثاً معزولاً عن السياق التاريخي للاحتلال الاسرائيلي، بل تمثل جزءًا من الاستراتيجية الإسرائيلية المدروسة وطويلة الأمد لاقتلاع الحياة الفلسطينية، والقضاء على فرص بناء اقتصاد زراعي مستدام وفعال. وفقًا لتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء مايكل فخري، فإن التجويع الممنهج الذي مارسته القوات المحتلة في قطاع غزة، هو أحد أفظع أسلحة الإبادة الجماعية، وتسعى إسرائيل من خلال هذه الحملة المروعة إلى تقويض السيادة الغذائية للشعب الفلسطيني، وإضعاف قدرته على إطعام نفسه، وترسيخ التبعية الاقتصادية للاحتلال، ويؤكد هذا الاعتداء النية الإسرائيلية بتهجير الفلسطينيين والقضاء عليهم.[١٤]

إن حرب الإبادة الجماعية الجارية في قطاع غزة ليست مجرد استهداف، بل هي هجوم شامل ومدمر على البيئة والاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، ولا تدمر فقط حاضر السكان، بل تقضي على مستقبل الحياة في قطاع غزة، وتكفل بقاء السكان معتمدين على المعونات الإنسانية الخارجية، مع قدرة ضئيلة على تحقيق السيادة الغذائية. وستظل عواقب هذا الدمار محسوسة للأجيال، لأن سكان غزة لا يواجهون أزمة غذاء فحسب، بل تدهورًا لا رجعة فيه للبيئة والاقتصاد.

١٢-Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Gaza: Geospatial data shows intensifying damage to cropland" October 03, 2024. Link: www.fao.org/newsroom/detail/gaza-geospatial-data-shows-intensifying-damage-to-cropland/en

١٣.المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، «الجوع ونقص الدواء يهددان حياة سكان مدينة غزة وشمالها»، 26 يونيو، 2024. رابط الكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=25776

١٤- Report of the Special Rapporteur on the right to food, Michael Fakhri, "Starvation and the right to food, with an emphasis on the Palestinian people's food sovereignty", July 17, 2024. Link: https://www.un.org/unispal/document/right-to-food-report-17jul24/

"الزراعة هي مهنة العائلة أبًا عن جد، وعملت مع والدي منذ الصغر في هذا المجال، وتحملت المسؤولية الكاملة عن أراضينا الزراعية منذ حوالي ٢٥ عامًا. تقع أراضينا الزراعية في منطقة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، ومساحتها ١٥ دونمًا، وهي تعيل خمس أسر كاملة، أسرة والدي، وأسرتي، وأسر إخوتي الثلاثة الذين يعملون معي فيها. قبل عام ٢٠٠٠، كنا نزرع ١٠ دونمات بأشجار الحمضيات، ولدينا ٥ حمامات زراعية خاصة بالخضروات. ومع بداية الانتفاضة الثانية، جرفت قوات الاحتلال أراضينا الزراعية لإنشاء منطقة مكشوفة وبدون أشجار مرتفعة، وهدمت أيضًا منزلنا المكون من طابقين ومساحته ١٨٠ مترًا. عدنا وزرعنا الأرض بفاكهة الفراولة عام ٢٠٠٢، عادت آليات الاحتلال وقامت بتجريف الأرض مرة ثانية، ومنذ ذلك الحين تم طردنا من الأرض حتى عام ٢٠٠٥، وقد عملت في هذه الفترة على سيارة أجرة لعدم وجود مصدر آخر للعائلة وتوزع إخوتي في مهن مختلفة.

بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، عدنا لزراعة الأرض مرة أخرى، وقمنا بتجديد الآبار وشبكة الري، وقمنا بزراعة البازيلاء لأنها لا تحتاج مياه كثيرة، قمنا أيضًا بزراعة كافة أشكال الخضروات، وتحسن الوضع الاقتصادي نوعًا ما، إلى أن جاءت حرب ٢٠٠٨، وقامت آليات الاحتلال بالتوغل في المنطقة وأصبحت خطيرة جدًا، وحرمنا من الوصول إلى الأرض وتلفت المحاصيل ولم نتمكن من حصادها، وتكبدنا خسائر كبيرة جدًا. في عدوان ٢٠١٢ تعرضت الأرض للتجريف أيضًا، وفي عام ٢٠١٤ تم تدمير الأرض ومحاصيلها بالكامل أثناء الحرب، وعدنا لاستصلاح الأرض بتمويل من مؤسسات دولية من ضمنها منظمة الزراعة والأغذية (فاو)."

المزارع أكرم يونس أبو خوصة، ٥١ عامًا، العطاطرة - بيت لاهيا [١٥]

١٥.حصل باحث المركز على هذه الإفادة بتاريخ 10 أكتوبر، 2024.

ثانيًا: أعمال التدمير الإسرائيلي للقطاع الـزراعي ونظم إنتاج الغذاء خلال الإبــادة الجماعية

منذ بداية الهجوم العسكري على قطاع غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، كثفت إسرائيل عملياتها مستهدفةً بشكل مباشر السكان المدنيين، والبنى التحتية الحيوية، وصعّدت ما كان بالفعل حصارًا طويلًا إلى كارثة إنسانية، وبات قطاع الزراعة ونظم إنتاج الغذاء هدفًا رئيسيًا للاستهداف والتدمير. يعكس هذا الهجوم المتعمد على الأرض والزراعة -وهي مصادر حيوية للاقتصاد الفلسطيني والأمن الغذائي- الاستراتيجية الإسرائيلية واسعة النطاق والتي تهدف إلى إبادة السكان، وتفكيك ارتباطهم بالأرض، وتقويض بقائهم، وأدت هذه الاستراتيجية إلى شل قدرة إنتاج الغذاء في غزة، وتعطيل الاقتصاد المحلي.

١- قطاع الزراعة

استهدفت القوات المحتلة على مدار ١٨ شهرًا من الهجمات الحربية وبشراسة الأراضي والبنى التحتية الزراعية في قطاع غزة، وقد ألحقت الضربات العسكرية الجوية والبرية تدميرًا واسع النطاق بقطاع الزراعة، لا سيما في المناطق الحدودية، حيث دمرت الدبابات والجرافات الإسرائيلية المحاصيل والبساتين، وحرقت واقتلعت أشجار الزيتون وبساتين الحمضيات ومزارع الخضروات بشكل متعمد، وكان توقيت هذه الهجمات مدمرًا بالتزامن مع قرب وقت الحصاد للعديد من المحاصيل .[١٦]

وأظهرت تقارير مركز الأمم المتحدة للأقمار الساتلية (UNOSAT) انخفاضًا غير مسبوق في صحة وكثافة المحاصيل والغطاء النباتي، وذلك نتيجة للأضرار التي لحقت بمساحات واسعة من الأراضي والبنى التحتية الزراعية في قطاع غزة. ووفقًا لآخر تحليل لصور الأقمار الصناعية في ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت مساحة الأراضي الزراعية المدمرة ١١٣ كيلومترًا مربعًا من الحقول والبساتين المزروعة بالأشجار المعمرة، والمحاصيل الدائمة، والخضروات، والفاكهة، وهو ما يعادل ٧٥٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة والبالغة ١٥٠ كيلومترًا، ويلحظ التحليل زيادة متصاعدة في معدلات التدمير، تزامنًا مع الاجتياحات المتكررة للمناطق.

وبحسب التحليل سجلت محافظة شمال قطاع غزة النسبة الأعلى من التدمير حيث طال ٢٦,٤ كيلومترًا مربعًا، أي ما يعادل ٨٤٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية والبالغة ٣١ كيلومترًا مربعًا. ورصدت «يونوسات» خلال ديسمبر ٢٠٢٤ تدمير ٨٠٪ من الأراضي الزراعية في محافظة غزة (٢٥,٢ كم٢ من إجمالي ٣١,٥ كم٢)، وتدمير ٧٥٪ من الأراضي الزراعية في محافظة دير البلح (١٩,٥ كم٢ من إجمالي ٢٥,٩ كم٢)، وتدمير ٦٨٪ من الأراضي الزراعية في محافظة خانيونس (٢٩,١ كم٢ من إجمالي ٤٢,٨ كم٢)، وتدمير ٦٧٪ من الأراضي الزراعية في محافظة رفح (١٢,٧ كم٢ من إجمالي ١٩ كم٢).[١٧]

١٦-Oxfam International, "Golden Time: seasonal farming production destroyed and lost in northern Gaza amid mounting fears of worsening hunger and starvation", February 26, 2024. Link: www.oxfam.org/en/press-releases/golden-time-seasonal-farming-production-destroyed-and-lost-northern-gaza-amid

IV- UNOSAT, FAO, "Gaza Strip Cropland Damage Analysis", January 30, 2025.
Link: https://unosat.org/products/4072

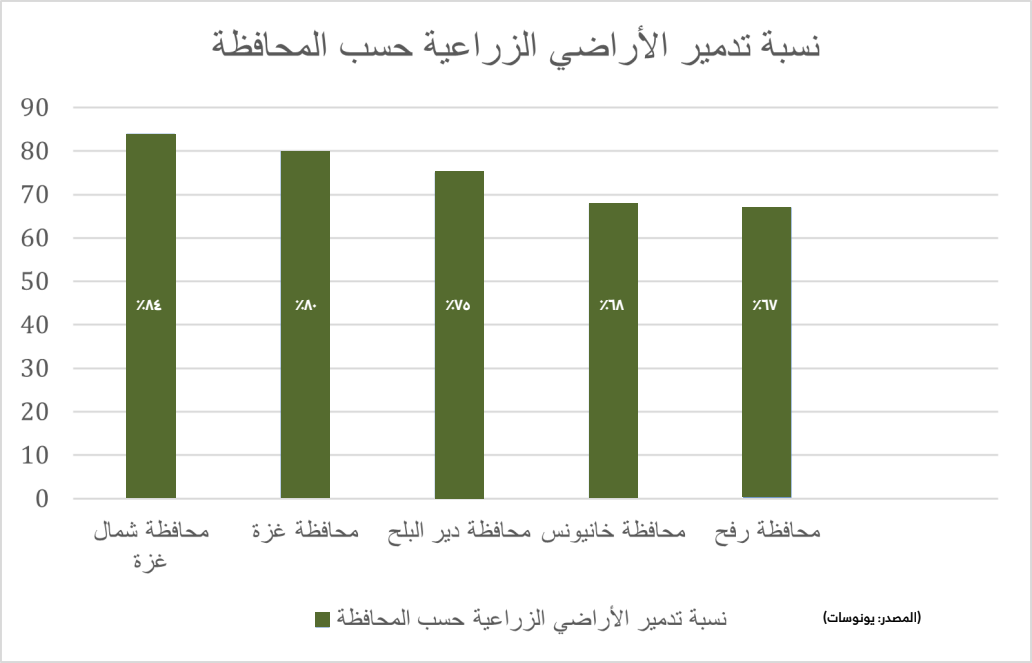

بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالأراضي والمحاصيل الزراعية، استهدفت الهجمات الحربية البنية التحتية الزراعية الحيوية، وكانت الدفيئات الزراعية، وآبار المياه الزراعية، وأنظمة الري والطاقة الشمسية، والمعدات اللوجستية الأخرى هدفًا مباشرًا لأعمال التدمير والتجريف، بما تمثله من عناصر ضرورية للإنتاج الزراعي في قطاع غزة.

وأظهرت بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير ٧٣٧١ دونمًا من الدفيئات الزراعية[١٨] ، وهي تعادل ٥٦,٥٪ من إجمالي مساحة الدفيئات الزراعية البالغة نحو ١٣,٠٥٠ دونمًا. ودمر ٩٩٩٪ من الدفيئات الزراعية في محافظة غزة لوحدها، إضافة إلى تدمير ٢٦٧٢ من الهياكل الأساسية الزراعية تتضمن ٢٩٢ مستودعًا مركزيًا لتخزين وتوزيع المنتجات الزراعية، و١٦٠ مرفقًا داخليًا لتخزين المحاصيل والبذور والأعلاف والأدوات الزراعية، و٢٨ شركة لتوريد وتوزيع المعدات الزراعية.[١٩]

وجرى كذلك تدمير الآبار الزراعية وشبكات الري، حيث دمر ما لا يقل عن ١٥٣١ بئرًا للمياه[٢٠] خلال الهجوم العسكري وخصوصًا في محافظتي غزة وشمال غزة، مما أضر بقدرات إنتاج الغذاء بصورة مروعة. وقامت القوات المحتلة بغمر مساحات واسعة من طبقات الأرض الداخلية بمياه البحر المالحة بذريعة تدمير الأنفاق[٢١] ، الأمر الذي يدفع بكارثة بيئية بالغة الخطورة من شأنها زيادة التلوث في التربة والمياه الجوفية، وخصوصًا مع انهيار شبكات الصرف الصحي، ما جعل المساحات المتبقية من الأراضي غير قابلة للزراعة.

١٨- Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Damage to greenhouses due to the conflict in the Gaza strip as of 31 of December 2024", January 28, 2025.
Link: https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd4032en

١٩- FAO, "damage to agricultural infrastructure due to the conflict in the Gaza Strip as of 31 December 2024", January 23, 2025.
Link: https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd4034en

٢٠- FAO, "Damage to agricultural wells due to the conflict in the Gaza Strip as of 31 December 2024", January 23, 2025.
Link: https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd4033en

٢١- Nature, "Israel is flooding Gaza's tunnel network: scientists assess the risks", February 02, 2024.
Link: https://www.nature.com/articles/d41586-024-00320-4

وامتد التدمير ليشمل أنظمة الطاقة الشمسية، التي لا غنى عنها في قطاع غزة لتزويد المزارع بالطاقة البديلة، والحفاظ على استمرار عملية إنتاج الأغذية في ظل انقطاع الكهرباء عن كامل قطاع غزة. حتى نهاية مارس ٢٠٢٤، دمرت اسرائيل أكثر من ١٦٩٥ لوحًا شمسيًا من أصل ٢٦١٤ لوحًا شمسيًا موزعة على مساحة ٤٢,٥٠٠ مترًا مربعًا في محافظات القطاع، ليفقد المزارعون القدرة على ري أراضيهم وإنتاج الغذاء.[٢٢] ويشير التدمير المتعمد لهذه البنى التحتية الضرورية إلى سياسة اسرائيلية ممنهجة تهدف إلى تدمير القطاع الزراعي على المدى الطويل، مما يؤثر على السكان سلبيًا لسنوات، إن لم يكن لعقود قادمة، بينما تكشف بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصادرة حديثًا عن تراجع كبير في أنشطة الزراعة بنسبة ٩٣٪ في قطاع غزة.[٢٣]

"أعمل في مجال الزراعة، وهي مصدر رزقي ورزق أبنائي والعمال الذين يعملون بالزراعة معي. استأجرت أربعة قطع من الأرض تزيد مساحتها عن ٤٥٠ دونمًا تقع جميعها على الحدود الشرقية في بلدة بيت حانون وبيت لاهيا، وهي مزروعة بالمحاصيل الغذائية ومنها الجزر والبطيخ والشمام والبطاطا والبصل، بالإضافة إلى بساتين مزروعة بأشجار الحمضيات والزيتون، وتتضمن جميعها أدوات الزراعة ومعدات الري الحديثة، كما أن الأراضي كانت تعمل بنظام الطاقة الشمسية وما يزيد عن ٢٧٠ لوح طاقة شمسية، وكان ثمن إيجار الدونم الواحد يصل ١٣٠-٢٠٠ دينار سنويًا، ويصل عدد العمال الذين يقومون برعاية الأراضي حوالي ٦٠ عاملًا.

في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم السبت ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وبينما كنت أشارك العمال في العمل بإحدى الأراضي، سمعنا أصوات الانفجارات المتتالية، فطلبت من العمال الانسحاب من المكان والعودة إلى منازلهم خوفًا على حياتهم نظرًا لأن الأراضي حدودية، وقد تعرضت الأرض للاستهداف والتدمير في الاعتداءات الإسرائيلية السابقة، لكن هذه المرة كنت أعلم أنني سأتكبد خسائر فادحة. في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣، تركت أرضي وتوجهت مع عائلتي إلى الجنوب، لتبدأ مسيرة من المعاناة والنزوح.

لاحقًا علمت أن الأراضي الخاصة بي جرفت وقصفها الاحتلال الإسرائيلي، كما تم تدمير مخزنين كانا يحتويان على أدوية وأسمدة ومواد خاصة بالزراعة، حيث تقدر خسائر المخازن لوحدها ٢٠٠,٠٠٠ شيكل. أما خسائري نتيجة تدمير الأراضي والمعدات فتصل إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ شيكل."

المزارع ناصر إبراهيم أبو جراد، ٦١ عامًا، بيت لاهيا [٢٤]

وتترك الحرب إرثًا مميتًا من القنابل والذخائر غير المنفجرة، حيث تشكل مخلفات القنابل والقذائف شديدة الانفجار تهديدًا حيًا للأرض والمزارعين، يجعل مساحات شاسعة من الأراضي غير آمنة للزراعة لسنوات قادمة، ما يقلص من القدرة على إنتاج الأغذية. وتشير أحدث الإحصائيات إلى إلقاء القوات الاسرائيلية ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ طنًا[٢٥] من الصواريخ والقنابل بلا هوادة منذ بداية الحرب، حيث تترك بقايا ومخلفات هذه الذخائر عواقب خطيرة على التربة وتؤدي إلى تلوثها والإضرار بجودة الغطاء النباتي.

٢٢- FAO, "Damage assessment of solar panels in the Gaza Stirp as of 29 March 2024",
Link: https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/06/cd1130en.pdf

٢٣- The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), "Highlights the Socio-economic and Environmental Conditions after One Year of the Ongoing Israeli Occupation Aggression against Gaza Strip and the West Bank", October 07, 2024. Link: https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5848

٢٤. حصل باحث المركز على هذه الإفادة بتاريخ 14 أكتوبر، 2024.

٢٥- Anadolu Agency, "Infographics: Casualties in Gaza since Oct. 7, 2023", March 25, 2025.
Link: https://www.aa.com.tr/en/info/infographic/45232

ووفقًا لأحدث تقديرات الأمم المتحدة، فقد ولّدت الهجمات الحربية الإسرائيلية أكثر من ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ طنًا متريًا[٢٦] من الحطام والأنقاض في قطاع غزة، وهذا الرقم كبير للغاية بالنسبة لمساحة قطاع غزة، والأخطر كونها مشبّعة بكميات هائلة من مادة الأسبستوس والملوثات الكيميائية والمعادن الثقيلة مثل الفسفور والرصاص والكربون، ما يلوث الأرض بمواد خطرة قد تستمر آثارها لأمد طويل. وهذا لا يستنفد خصوبة التربة وإنتاجية الأرض فحسب، بل يهدد بخطورة بالغة الصحة العامة والنظام البيئي، حيث تتسرب إلى المياه الجوفية وتؤدي إلى تسميمها بمواد غير قابلة للتحلل البيولوجي، وهي مورد حيوي للاستهلاك البشري والري.

كان موسم جني المحاصيل الزراعية ضحية أخرى للحرب، وما يزال تذكيرًا حيًا للفظائع التي لحقت بالأرض في قطاع غزة، فقد تزامنت الهجمات الإسرائيلية العنيفة مع وقت الحصاد لمحاصيل البلح، والزيتون، والحمضيات، والقمح. ومع الدمار واسع النطاق للأراضي والحقول الزراعية بفعل سياسة الأرض المحروقة التي نفذتها القوات الإسرائيلية، لم يجد المزارعون ما يحصدونه من ثمار. وتشير أحدث تقييمات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى اقتلاع وتجريف ١٤٠,٠٠٠ شجرة نخيل مزروعة على مساحة ٧,٠٠٠ دونمًا.[٢٧]

"أعمل في زراعة المحاصيل الغذائية منذ ٣٠ عامًا، وكنت أزرع مساحة ١٠٠ دونمًا من الأراضي الزراعية، وهي أراضي مستأجرة تقع في مناطق متفرقة شرق وجنوب مدينة دير البلح. جاءت الحرب، وكان يفصلنا أسبوع عن موسم الحصاد، كانت الأراضي مزروعة بالزهرة، والباذنجان، والملفوف، والبندورة، ولم نتمكن من الوصول إليها وحصادها بسبب العمليات الحربية. أثناء الاجتياح البري لمنطقة جنوب دير البلح، جرفت القوات الإسرائيلية ٨٠ دونمًا بالكامل، وأتلفت ٣٠ ألف شتلة من القرنبيط والباذنجان، وكان لدي ١٢ دونمًا بها دفيئات زراعية تم تجريف ٤ دونمات منها. واضافة إلى ذلك، أمتلك أنا وإخوتي ١٨ دونمًا من الأراضي الزراعية تبعد عن السياج الحدودي ٧٠٠ مترًا تم تجريفها، وأصبحت الآن ضمن المنطقة العازلة الجديدة، ولن أتمكن من الوصول إليها بعد الآن.

لن نتمكن من استئناف الزراعة في ظل التكاليف الباهظة على كاهل المزارعين في غزة في ظل التدمير الكبير للزراعة، ونفاد المواد الأولية كالبذور والمبيدات والوقود وشبكات الري. قبل الحرب كنت أقوم بتصدير شاحنتين من الخضار إلى الضفة الغربية يوميًا، لكن ذلك توقف منذ بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣."

المزارع حسن إبراهيم أبو أسد، ٥٠ عامًا، مدينة دير البلح[٢٨]

وتعرض موسم الزيتون -الذي يحمل رمزية خاصة لدى الفلسطينيين- للتدمير بشكل كبير نتيجة القصف والتجريف للأراضي الزراعية طوال الهجوم العسكري المستمر منذ ١٨ شهرًا. قبل الحرب، ساهم قطاع الزيتون بحوالي ١٤٪ من إجمالي الناتج الزراعي، مع وجود ٥٠,٠٠٠ دونم مزروعة بما يزيد عن ٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون شجرة زيتون، وفي عام ٢٠٢٢ بلغ إنتاج قطاع الزيتون ٥٠,٠٠٠ طن، وانخفضت الحصيلة الإنتاجية في الحرب إلى أقل من ١٠,٠٠٠ طن، نتيجة لتجريف ٤٠,٥٠٠ دونم واقتلاع ما يزيد عن ١,٦٢٠,٠٠٠ شجرة زيتون مثمرة.

٢٦- UN-Habitat and the UNEP, "Gaza Strip - Preliminary Debris Quantification - December 2024", January 21, 2024.
Link: https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gaza-strip-preliminary-debris-quantification-december-2024

٢٧. وزارة الزراعة الفلسطينية. «انفوجرافيك: واقع قطاع النخيل في ظل حرب الإبادة الجماعية 2023-2024»، سبتمبر 2024. رابط إلكتروني: https://tinyurl.com/49h2jy7e

٢٨. حصل باحث المركز على هذه الإفادة عبر الهاتف، بتاريخ 2 نوفمبر، 2024.

وبحسب ما أفاد به فياض فياض، مدير مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني لباحث المركز: "يساهم موسم الزيتون بنحو ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، وذلك لوجود حوالي ٢ مليون شجرة على مساحة نحو ٥٠,٠٠٠ دونم مزروعة بالزيتون في قطاع غزة، بمتوسط إنتاجي يصل ١,٢٠٠ كيلوغرامًا للدونم الواحد. وبلغ الانتاج في العام ٢٠٢٢ نحو ٤٠,٠٠٠ طن من الزيتون، فيما انخفضت إنتاجيته في الموسم الماضي للعام ٢٠٢٣، نتيجة تزامنه مع الهجمات الحربية الإسرائيلية إلى حوالي ١٠,٠٠٠ طن من الزيتون، ووفق المعطيات الحالية من المتوقع أن يتقلص انتاج العام الحالي إلى ٧,٥٠٠ طن بعد كل ما تعرضت له الأراضي الزراعية من قصف وتدمير وتجريف."

ويضيف فياض: "لقد تعرض قطاع الزيتون في غزة للإبادة، دمرت آلاف الدونمات من أراضي الزيتون، وخصوصًا في شمال قطاع غزة بشكل كامل. سيواجه المواطنون صعوبات كثيرة في جمع ثمار الأشجار المحدودة المتبقية بين المباني والمساحات الزراعية الصغيرة، بسبب خطر الاقتراب من مناطق شرق مدينة غزة، وكذلك تحديات لها علاقة بعصرها خصوصاً بعد تدمير معاصر الزيتون في قطاع غزة، فمن بين ٤٠ معصرة في قطاع غزة تعمل الآن ٦ معاصر، واحدة فقط في مناطق شمال القطاع. ولدى هذه المعاصر تحديات كبيرة أبرزها صعوبة توفير الوقود اللازم لتشغيلها، وإن توفر تكون أسعاره مرتفعة جداً في السوق السوداء، ما يعني أن تكلفة الإنتاج وندرة الثمار سيجعلان أسعار بيع الزيت والزيتون ليست في متناول معظم سكان قطاع غزة."[٢٩]

٢- قطاع الثروة الحيوانية

إلى جانب قطاع الزراعة، دمرت اسرائيل قطاع الثروة الحيوانية، ما أدى إلى تعميق الكارثة الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة، وهدف الاحتلال من وراء ضرب هذا القطاع إلى تدمير إحدى أهم ركائز نظام الأمن الغذائي في غزة، وتوسيع نطاق الحصار، ولكن بوسائل أخرى، ودفع السكان إلى مزيد من اليأس. تسبب هذا بمستويات كارثية وغير مسبوقة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى انهيار قطاع الإنتاج الحيواني بشكل كامل، والذي يعد من أبرز مظاهر النشاط الاقتصادي التي تساعد على توفير العمالة والدخل للأسر في قطاع غزة.

قبل أكتوبر ٢٠٢٣، كان قطاع الثروة الحيوانية يُعد بالفعل من أهم قطاعات إنتاج الغذاء، ويلعب دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد المحلي، بالرغم من الظروف التي أنتجتها سنوات الحصار الإسرائيلي الخانق، ومحدودية الموارد الطبيعية. يساهم الإنتاج الحيواني بحوالي ٤٦٪ من إجمالي إنتاج القطاع الزراعي في قطاع غزة، ووفقًا لنتائج التعداد الزراعي الصادرة في يناير ٢٠٢٣، يوجد في قطاع غزة ١٤,٥٧٨ رأس من الأبقار، و٥٧,٨٩٧ من الضأن، و٨,٦٣٨ من الماعز، و٥٤٩ من الجمال، بالإضافة إلى ١٣,٩٤٣,٤٣٧ من الدجاج اللاحم، ٥٦٥,٣٥٨ من الدجاج البياض، حيث تشكل في مجموعها الثروة الحيوانية[٣٠] في قطاع غزة، وتساهم بشكل رئيسي في عملية الإنتاج الحيواني.

٢٩. حصل باحث المركز على هذه المعلومات في مقابلة هاتفية، بتاريخ 20 سبتمبر، 2024.

٣٠. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «التعداد الزراعي للعام 2021». أكتوبر 2023، ص57-58. رابط إلكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2606.pdf

استهدفت الهجمات الحربية الجوية، والقصف المدفعي البري المزارع الحيوانية، والحظائر التي تأوي آلاف الحيوانات من الماشية، وبخاصة تلك الموجودة في المناطق الشمالية والشرقية لقطاع غزة، وكذلك مرافق إنتاج الغذاء الحيوانية، مما أدى إلى تدميرها، وقُتلت قطعان بأكملها من الأبقار والماعز والأغنام والخيول والدواجن بشكل جماعي نتيجة القصف المباشر في بعض الحالات. وحتى ديسمبر ٢٠٢٤، أكدت التقارير الأممية تدمير القوات المحتلة ١١ مزرعة كبرى للماشية، و٥٠٢ مزرعة أغنام، و٦٤٥ حظيرة منزلية، و٢٧٨ مرفقًا لإيواء الحيوانات، و٨١ مزرعة للألبان، إلى جانب تدمير ٦٢٥ مزرعة للدواجن والحبش، و٨٥ مزرعة للطيور، و٣٣ مزرعة للأرانب.[٣١]

وامتد التدمير إلى أبعد من ذلك، ليشمل مصانع إنتاج الأغذية، ومصانع تجهيز منتجات الألبان، والمسالخ، وصوامع الأعلاف. وفاقم تدمير مرافق مياه الشرب وشبكات الطاقة الخسائر في قطاع الإنتاج الحيواني، ما يجعل مهمة توفير مصادر الغذاء والمياه مستحيلة لهذه الحيوانات، وخاصة في ظل الصعوبات التي تواجه مربي الماشية لتأمين الإمدادات الحيوية الكافية من العلف، والأدوية البيطرية، والوقود لإنقاذ حياة هذه الحيوانات، جراء إغلاق المعابر، وحظر دخول الإمدادات الأساسية لقطاع غزة بمختلف أشكالها خلال الهجوم العسكري.

"منذ بداية الحرب، توقفنا عن العمل بسبب انقطاع الكهرباء، وعدم توفر الأعلاف اللازمة لإطعام المواشي. أعيش في منطقة وادي السلقا، وأعمل أنا وعائلتي في تربية الماشية، والزراعة وإنتاج الغذاء منذ ٤٠ عامًا. لدي مزرعة للأبقار والعجول على مساحة دونمين، وثلاثة مزارع دجاج بياض، ومصنع لصناعة منتجات الألبان، وأربع دونمات مزروعة بمئة شجرة زيتون، إضافة إلى دونمين بها حمامات زراعية لإنتاج الخضار والمحاصيل الغذائية. في بداية ديسمبر ٢٠٢٣، بدأت القوات الإسرائيلية المحتلة الاجتياح البري لمنطقة خانيونس، وأجبرت على النزوح من وادي السلقا إلى وسط مدينة دير البلح أنا وعائلتي، لقد تركنا كل شيء وراءنا.

لقد مسحت بلدتي بشكل كامل، لم يسلم شيء هناك من التدمير. لم يبق شيء من مزرعتي، لقد دمّرت بالكامل، قصفت الصواريخ الحربية بيتي ودمرته بالكامل، وهدمت الجرافات الإسرائيلية حظيرة الأبقار والعجول، وكذلك مزارع الدجاج البياض، وجرفت أراضيَّ الزراعية، الحمامات البلاستيكية التي أستخدمها لزراعة الخضار، حتى المركبة التي أستخدمها لتوزيع البيض ومنتجات الألبان دمرت كذلك، لقد محيت مزرعتي عن الوجود، لا يوجد مثيلًا لهذا التدمير من قبل."

عبد الحميد محمد أبو عريبان، ٥٣ عامًا، بلدة وادي السلقا شرق مدينة دير البلح[٣٢]

٣١- FAO, "Damage to agricultural infrastructure due to the conflict in the Gaza Strip as of 31 December 2024.",
Link: https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd4034en

٣٢. حصل باحث المركز على هذه الإفادة عبر الهاتف، بتاريخ 2 نوفمبر، 2024.

٣- قطاع الصيد والثروة السمكية

يعتمد قطاع غزة المطل على البحر الأبيض المتوسط على صيد الأسماك، كمصدر أساسي لتوفير كل من الغذاء والدخل اليومي لآلاف العائلات من سكان غزة. ومع وجود حوالي ٢٠٠٠ مركب وقارب لممارسة الصيد البحري، يوفر قطاع الصيد العمل لأكثر من ٤,٠٠٠ صياد، وتزيد كميات الصيد السنوية من الأسماك عن ٤,٦٠٠ طن في قطاع غزة، رغم الصعوبات الناجمة عن الحصار الإسرائيلي منذ ١٨ عامًا، ومنها التقييد المتواصل لمناطق الصيد المسموح للصيادين بالوصول إليها، وهو ما جعل ٨٥٪ من مساحات الصيد المتفق عليها في اتفاقية أوسلو والتي تصل حتى ٢٠ ميلاً بحريًا مقيدًا الوصول إليها.

ولم ينج قطاع الصيد من التدمير، ومنذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، قامت القوات المحتلة بإغلاق ساحل البحر بشكل كامل أمام الصيادين، وحظر ممارسة أنشطة الصيد، وهي خطوة تمثل عقابًا جماعيًا للسكان. واقترن هذا الحظر بملاحقة للصيادين الذين يحاولون النزول إلى البحر للصيد بقوارب صغيرة، واستهدافهم اما بالقتل المباشر أو الاعتقال.

منذ أكتوبر ٢٠٢٣، قتلت القوات المحتلة ١٥٠ صيادًا،[٣٣] واستهدفت الضربات الحربية الإسرائيلية البنى التحتية البحرية بشكل مباشر، فتم تدمير ميناء غزة البحري بالكامل، وألحقت أضرارًا بالغة بالمراسي الموجودة على طول ساحل البحر في شمال غزة، والزوايدة، ودير البلح، وخانيونس، وكذلك تم قصف وحرق ٢٥٩ غرفة للصيادين وإتلاف معداتهم، وتدمير ما يزيد ٩٠٠ قاربًا بدون محرك، و٩٦ مركبًا بمحرك، ودمرت أكبر مزرعتين لاستزراع الأسماك داخل قطاع غزة، إضافة إلى تدمير حسبة السمك، وكذلك مرافق تبريد وتخزين الأسماك، ومقر نقابة الصيادين.[٣٤]

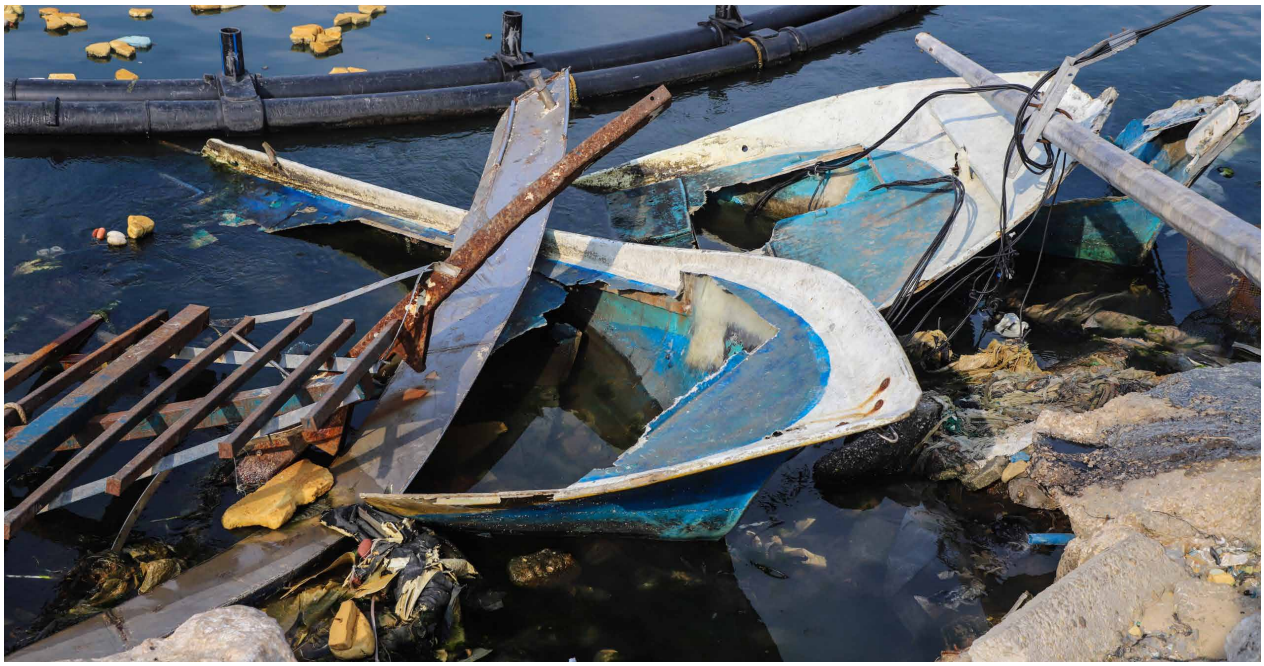

٣٣. شبكة المنظمات الأهلية، «ورقة حقائق: قطاع الصيد في قطاع غزة تحت وطأة الحرب»، 17 سبتمبر، 2024. رابط: https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/q43ZG.pdf

٣٤. مقابلة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع زكريا بكر، صياد وناشط يوثق معاناة الصيادين في قطاع غزة، 25 أكتوبر 2024.

"منذ اللحظة الأولى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، أغلقت إسرائيل بحر غزة بشكل كامل، ومنعتنا من دخول البحر، ولم تعد لدينا فرصة للصيد. كانت الزوارق الحربية تنفذ الدوريات قبالة الشاطئ بدون توقف، وتطلق النار والقذائف تجاه الشاطئ وغرف الصيادين كل ليلة وبصورة عنيفة، وكان الوصول إلى الشاطئ خطيرًا بالنسبة لنا. في شهر ديسمبر ٢٠٢٣، استهدفت قذائف الزوارق الحربية مرسى دير البلح بشكل مباشر، أدى ذلك إلى تدمير غرف الصيد ومعداتنا التي تركناها هناك. وبالتزامن مع إطلاق النار من السفن، أحرقت طائرات الكوادكابتر مركبي و٢٠ مركباً آخراً للصيادين بشكل كامل، في الصباح وصلت مع الصيادين إلى المكان ووجدناها تحولت إلى كومة من الرماد.

لأكثر من ٤ شهور، لم تكن لدينا فرصة للنزول إلى البحر وممارسة الصيد. في فبراير ٢٠٢٤، خاطرنا بالنزول إلى البحر، على مسافة قريبة من الشاطئ وبمعدات بدائية، بعد أن دمرت معداتنا، وأغرق بعضها في البحر في الأسابيع الأولى من الحرب. في مارس ٢٠٢٤، بينما كنا نلقي شباك الصيد داخل مياه البحر، أطلقت السفن الحربية النار علينا بشكل كثيف، قفزت أنا وإبني مباشرة في البحر، وبقينا داخل المياه نتعرض لإطلاق النار لدقائق، لقد نجونا بأعجوبة.

ورغم رحلة المخاطرة اليومية، نجد صعوبة في صيد السمك لأن مناطق الصيد تلوثت بشكل كبير بمياه الصرف الصحي التي يتم ضخها إلى البحر. ومع ذلك، لا توجد أمامنا وسيلة أخرى للعيش، نخاطر وندخل البحر أحيانًا. يوميًا نتعرض للاستهداف، إما بإطلاق القذائف تجاههم، أو بإعدامهم بشكل مباشر بنيران قناصة البحرية الإسرائيلية، أو باعتقالهم. وفي شهر أكتوبر الماضي، اعتقلت القوات الإسرائيلية ٦ صيادين وهم يمارسون الصيد قبالة شواطئ خانيونس، وتم تحويلهم إلى أسدود ولا يعرف مصيرهم حتى الآن.

معاناتنا لا تقف عند هذا الحد، لا نستطيع تعويض معداتنا التي دمرت، أعمل في مهنة الصيد منذ العام ١٩٩٥، وأعيل منها عائلتي المكونة من ثمانية أفراد، لكنني أشعر أنه لم يعد هناك مستقبل لمهنة الصيد في غزة، وخصوصًا مع استمرار الحرب واغلاق المعابر ومنع دخول المواد اللازمة لنا كصيادين. ليس لدينا إمكانية لاستخدام المولدات لإضاءة المراكب لعدم توفر الوقود، ولا نستطيع تحمل تكاليف صيانة المعدات في ظل الغلاء الكبير في الأسعار، وإغلاق المعابر. لقد دمرنا بالكامل، وفقدنا مصدر الدخل الذي كنا نعيش منه."

الصياد عادل يوسف الحوش، ٤٢ عامًا، مخيم دير البلح [٣٥]

النتيجة المباشرة لذلك هي القضاء على أكثر من ٨٥٪ من أصول قطاع صيد الأسماك،[٣٦] وبالمقابل، فإن مهمة إعادة تأهيل القطاع تبدو شبه مستحيلة، وخصوصًا في منع دخول المواد والمعدات الخاصة بالصيد، وقد فقد الكثير الصيادين مصادر دخلهم وبيوتهم أيضًا.

٣٥. حصل باحث المركز على هذه الإفادة، بتاريخ 30 أكتوبر، 2024.

٣٦. مقابلة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع زكريا بكر، صياد وناشط يوثق معاناة الصيادين في قطاع غزة، 25 أكتوبر 2024.

"في اليوم الرابع من الحرب، قصفت القوات الاسرائيلية حوض ميناء غزة، وكانت مراكب الصيد الخاصة بعائلتي هناك، لـديـنا لنش جر تبلغ تكلفته ٣٥٠,٠٠٠ دولار أميركي، ومركب شنشولة تبلغ تكلفته ١٥٠,٠٠٠ دولار، وبسبب الصواريخ الحربية احـتـرقت المراكب والمعدات، وظلت تشتعل ليومين دون أي قدرة على الوصول إليها واطفائها، لقد دمرت بالكامـل، لقـد تضـررنا بشكل كبير، وتوقفت عملي في الصيد.

في أغسطس ٢٠٢٣، حاولت العودة لمهنة الصيد على شاطئ مدينة دير البلح، استطعت تأمين مبلغ مالي لشراء حسكـة صيد صغيرة، وها أنا أحاول أن أكسب عيشي، بعد أن فقدت كل شيء. إن محاولات الصيادين للنزول إلى البحر محفوفة بالمخـاطر، كل يوم يتم استهداف الصيادين وإطلاق النار عليهم من قبل السفن الحربية الإسرائيلية، نحن نواجه الـمـوت بشكـل يومي، وكل مرة ندخل فيها البحر، لا نعلم إذا كنا سننجو ونخرج للشاطئ مجددًا."

الصياد عاطف سعيد أبو ريالة، ٣٩ عامًا، مخيم الشاطئ [٣٧]

٤- الخسائر الاقتصادية من تدمير القطاع الزراعي ونظم انتاج الغذاء

ترك التدمير الممنهج للقطاع الزراعي ونظم إنتاج الغذاء في قطاع غزة عواقب إنسانية واقتصادية مدمرة. ففي حين كـانت المنطقة تنتج ٤٤٪ من غذائها محليًا، وتحصل على ٥٦٪ المتبقية من الخارج[٣٨] ، فقد تدهورت قدرة غزة على إنتـاج غـذائها بصورة كبيرة، وبات الاكتفاء الذاتي الزراعي مستحيلًا، حيث يواجه السكان الآن نقصًا حادًا في الإمدادات الـغـذائية. وقد تفاقمت الأزمة بصورة سيئة خصوصًا مع إغلاق المعابر، وحظر الاحتلال دخول الغذاء والمواد الأساسية.

إن عواقب التدمير للقطاع الزراعي وخيمة، وتترك تأثيرًا مدمرًا على الاقتصاد المحلي، لقد خسر آلاف الـعـاملين في الـزراعة، ورعاية الماشية، والصيد مصادر دخلهم، وارتفعت معدلات البطالة لمستويات كبيرة جدًا، وباتت مجتمعـات كاملة كـانـت - تعتمد على القطاع الزراعي - تعاني انهيارًا اقتصاديًا، وآثارًا اجتماعية ونفسية صعبة، مع انعدام دخلها الأسـاسي، وفقدان القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وصعوبة الحصول على عمل بديل في ظل استمرار الحرب.

سجلت الخسائر اليومية للقطاع الزراعي ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار منذ بـداية الحرب[٣٩] ، دون أمل قريب في التعافي. وساهم تضرر سلسلة الإمداد الغذائي الزراعي من الانتاج إلى التوزيع، في تضخم أسعار السلع والمواد الغذائية الأساسية في السـوق المحلي، إلى مستويات أعلى من ٢٥٠٪، وهي مستويات لا يمكن تحملها بينما أصبح جميع السكان فقراء بالفعل.

أشار تقرير البنك الدولي الصادر منذ أشهر، أن الاقتصاد في غزة يقف على حافة الانهيار الكامل، مع تسجيله معدلات مرتفعة من الانكماش بنسبة ٨٦٪ في الربع الأول لعام ٢٠٢٤، نتيجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي، والانخفاض الحاد في الأنشـطـة الاقتصادية، ومن ضمنها الزراعة، حيث أدى تدمير القطاع الزراعي إلى تراجع الأنشطة الزراعية بنسبة ٩٣٪، وتضرر الاقتـصـاد المحلي بشدة. ومع استمرار الحرب، سيكون من الصعب للغاية الانعاش الاقتصادي، وقد تستغرق إعادة بناء القطاع الزراعـي في غزة وحده عقودًا، كما ستتطلب حشد مليارات من الدولارات.

٣٧. حصل باحث المركز على هذه الإفادة، بتاريخ 30 أكتوبر، 2024.

٣٨- The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), "The Impact of The Israeli Occupation Aggression on the Agricultural Sector in Gaza Strip, 2023", November 28, 2023. Link: www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4643

٣٩. نفس المصدر .

إن الدمار الحالي هو تتويج لسياسة طويلة الأمد من الاستهداف الاسرائيلي المتعمد لاقتصاد الفلسطينيين، وتهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى تدمير قدرة السكان على العيش، والصمود، والسيادة على الغذاء. ولا يزعزع ذلك اقتصاد غزة فحسب، بل يعمق أيضًا اعتمادها، أكثر من أي وقت مضى، على المعونات الإنسانية الخارجية، ويقوض أي احتمال للاستقلال الذاتي، مع تآكل الحقوق في الأرض، واستدامة الموارد، والاستقلال الاقتصادي.

ثالثاً: عواقب تدمير القطاع الزراعي على حالة الأمن الغذائي في غزة

منذ بدء الهجوم العسكري في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، غرق قطاع غزة في كارثة إنسانية أعمق مما كان عليه الأمر طوال سنوات الحصار، وكان استهداف اسرائيل المتعمد لقطاع الزراعة والهياكل المنتجة للغذاء سببًا رئيسيًا في ذلك. تواجه غزة الآن تدميراً ممنهجًا لقطاعها الزراعي، حيث تآكلت السيادة الغذائية، وشُلت قدرة السكان على إنتاج الغذاء فالسيادة الغذائية تمثل ركيزة أساسية لتعزيز الأمن الغذائي طويل الأمد في أي منطقة، وتضمن قدرة المجتمعات على التحكم في أنظمتها الغذائية.

ولم يعصف التدمير الممنهج لهذا القطاع الحيوي بعقود من محاولات الصمود والتنمية فحسب، بل تسبب في تفاقم أزمة غذاء خطيرة، شملت عواقبها ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، وانتشار الجوع وسوء التغذية الحاد. إن التدمير واسع النطاق ليس مجرد ضرر جانبي لهذه الحرب، بل يتماشى مع استراتيجية أوسع استخدمتها إسرائيل على مر السنين لإضعاف الفلسطينيين، وتقييد التنمية المستدامة بالوسائل العسكرية وغير العسكرية، مما جعل القطاع اليوم بؤرة لأسوأ كارثة إنسانية من صنع البشر، وأجبر السكان على احتمال معاناة دائمة وطويلة الأمد.

مارست إسرائيل خلال عدوانها في غزة «التجويع المنهجي»، وهو مفهوم يشير إلى الاستخدام المتعمد للجوع كسلاح ووسيلة للحرب، حيث يُحرم السكان من الموارد الأساسية للبقاء. وقد تجلى هذا بطريقتين: التدمير المباشر لقدرات إنتاج الأغذية، والحصار الذي منع وحد من توريد الأغذية وغيرها من المواد الأساسية، حيث بات السكان يعتمدون كليًا على المساعدات الدولية، وشحنات الأغذية المستوردة، وهي شحنات متقطعة، وغير كافية لسد الاحتياجات الأساسية، بينما تجبر إسرائيل السكان على العيش بمتوسط سعرات حرارية[٤٠] أدنى بكثير من الحد الموصى به، وتمارس سياسة تقييد ورقابة إسرائيلية صارمة[٤١] على وصول المساعدات بشكل مستدام وفعال.

"منذ الساعات الأولى من ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، بدأت رحلة النزوح لنا، لأن تجاربنا السابقة في الحروب الماضية كانت سيئة جدًا، نزحنا إلى مدارس الأونروا في معسكر جباليا، وكانت المعاناة شديدة بسبب ضيق المكان والعدد الهائل للنازحين، وشح مياه الشرب والغذاء، وكان القصف العنيف والعشوائي على المربعات السكنية مخيفًا جدًا.

مع مرور الأيام، بدأت الموارد الغذائية بالنقصان لعدم دخول المساعدات إلى شمال القطاع، فأصبحنا نحصل على الطحين بصعوبة بالغة جدًا وبثمن باهظ جدًا جدًا، فعمدنا إلى علف الحيوانات كبديل عن الطحين وإلى أوراق النباتات البرية التي لم تكن صحية أبدًا، وما كان يؤلمنا هو أننا لم نستطع أن نسكت بكاء الأطفال بسبب الجوع الشديد الذي كان يحل علينا.

في نهاية شهر فبراير ٢٠٢٤، أصيب ابني الأوسط محمد، ٢٥ عامًا، بطلق ناري في القدم أثناء محاولته الحصول على كيس طحين، فاتخذنا قرارًا بالنزوح إلى جنوب وادي غزة، وتحديدًا محافظة رفح، تحت وطأة الجوع والمجاعة التي حلت بنا، ولم نعد قادرين على تحملها."

سمية محمد المبحوح، ٥٠ عامًا، معسكر جباليا - شمال غزة [٤٢]

٤٠- Oxfam International, "People in northern Gaza forced to survive on 245 calories a day, less than a can of beans", April 03, 2024.
Link: www.oxfam.org/en/press-releases/people-northern-gaza-forced-survive-245-calories-day-less-can-beans-oxfam

٤١- Lisa Doughten – Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Briefing to the Security Council on the Situation in Gaza", October 09, 2024.
Link: www.un.org/unispal/document/lisa-doughten-ocha-briefing-sc-9744th-meeting-09oct24/

٤٢. حصل باحث المركز على هذه الإفادة، بتاريخ 3 مارس، 2024.

ونتيجة لهذه الاجراءات، عزلت اسرائيل قطاع غزة عن المصادر الخارجية للغذاء، وأفاد برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٢٤ بتوقف عمليات توزيع طرود الغذاء والمساعدات الإنسانية، بعد تراجع دخول المساعدات إلى أدنى مستوى لها منذ عام تقريبًا، ونفاد المخزونات الغذائية بمستودعات المنظمات والوكالات الإغاثية. وخلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٢٤، منعت اسرائيل أيضًا دخول ٨٣٪ من المساعدات الغذائية المقرر وصولها لغزة[٤٣] ، ما أضر بجهود الاغاثة الإنسانية العاجلة، وفقًا لبيانات الوكالات الإنسانية العاملة.

وفي ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤، نشرت مبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) تقريرًا يسلط الضوء على أوضاع الجوع، وسوء التغذية في قطاع غزة، وقد بينت المعطيات أن حوالي ١,٨٤ مليون شخصًا يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي الحاد عند مستوى أزمة أو أسوأ (المرحلة الثالثة وفقًا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، ومن ضمنهم ٦٦٤,٠٠٠ شخصًا يعانون انعدام الأمن الغذائي عند المستوى الطارئ وهو المرحلة الرابعة من التصنيف، فيما يعاني ١٣٣,٠٠٠ شخصًا من أشد مستويات انعدام الأمن الغذائي في المرحلة الخامسة وهي مرحلة المجاعة الكارثية.

"بتاريخ ٥ أكتوبر، ٢٠٢٤، كنت وعائلتي في منزلنا كعادتنا ومع حلول ساعات الظهر وبصورة مفاجئة، عم الضجيج والفوضى داخل المخيم، لم يخطر ببالنا أن الاحتلال يمهد الطريق لاقتحام المخيم، وبالفعل خرجنا للشارع لمعرفة ماذا يدور بالخارج؟ فسمعنا الجيران يقولون الجيش دخلوا المخيم، على إثر ذلك قمت بتحضير حقائبنا الشخصية لأي طارئ.
انتشرت حالة من الهلع والخوف داخل المخيم، وأغلقت الآليات الإسرائيلية كل منافذ المخيم الرئيسية، وأحكمت السيطرة عليه، وقامت بفصل مخيم جباليا عن باقي المناطق شمال غزة، لقد حوصرنا ولم نستطع الخروج من المنزل. بدأ الطعام ومياه الشرب بالنفاد داخل المنزل، ولم نستطيع الخروج لإحضار الطعام أو تعبئة المياه لخطورة الوضع بالخارج، كانت القذائف والقنابل تنهال علينا كالمطر، دون أن نعلم مصدر إطلاقها أو تفجيرها، وكانت طائرات الكواد كابتر منتشرة في الأجواء ولا يخلو شارع أو زقاق منها وكانت تطلق النار على كل ما يتحرك."

صباح نعيم الدقس، ٤٤ عامًا، مخيم جباليا - شمال غزة [٤٤]

وقال تقرير (IPC) إن خطر المجاعة سيظل قائمًا في الفترة بين نوفمبر ٢٠٢٤ وإبريل ٢٠٢٥ في جميع أنحاء قطاع غزة، مع احتمالية انزلاق الأوضاع الإنسانية إلى أسوأ سيناريو، وسط الخشية من أن يعاني ١,٩٥ مليون شخصًا، يشكلون ٩١٪ من السكان مستويات كارثية من الجوع وسوء التغذية، نتيجة تدهور حالة الأمن الغذائي، ولا سيما مع استمرار الحرب، والحصار الإسرائيلي المشدد، ومنع وصول المساعدات الإنسانية والإمدادات الغذائية بشكل واسع النطاق.

٤٣- Norwegian Refugee Council, "Joint press: 15 aid organizations demand international pressure for an immediate ceasefire, arms embargo, and end to Israel's systematic aid obstruction", September 16, 2024. Link: www.nrc.no/news/2024/september/israels-siege-now-blocks-83-of-food-aid-reaching-gaza-new-data-reveals/

٤٤. حصل باحث المركز على هذه الإفادة، بتاريخ 23 أكتوبر، 2024.

إن العواقب المأساوية، التي حذرت المنظمات الأممية والوكالات الإنسانية منها، أصبحت مع حقيقة واقعة. ومع التدمير الشامل لقطاع الزراعة ونظم إنتاج الغذاء في غزة، والحصار المفروض على الواردات الغذائية، أصبحت غزة تعيش أزمة إنسانية غير مسبوقة، تتفاقم فيها حالة الجوع الكارثي وانعدام الأمن الغذائي، وهي أزمة تترك عواقب وخيمة على صحة وبقاء أجيال، ولا سيما بين الأطفال، والحوامل، وكبار السن، والمصابين بالأمراض المزمنة، وأبلغت وزارة الصحة في غزة عن زيادة كبيرة في الإصابة بمضاعفات انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك فقر الدم، والجفاف وضعف المناعة.

"كنت حاملًا في الشهر الخامس عندما بدأ الهجوم العسكري الإسرائيلي في السابع من أكتوبر، ومع تكرار النزوح القسري بحثًا عن مكان آمن من القصف الإسرائيلي، وندرة الغذاء بسبب منع الاحتلال دخول أي مواد غذائية، لم يكن هناك خضروات أو فواكه أو حتى دقيق، واضطررنا لأكل علف الحيوانات المطحون. شعرت بإرهاق شديد وهزال، ولم أستطيع ممارسة حياتي بشكل طبيعي. كنت أعاني من آلام في المفاصل، وكنت دائمة القلق على فقدان جنيني الأول.
خسرت حوالي ١٥ كيلوغرامًا من وزني وأصبت بفقر الدم، وبسبب هذه الظروف اضطررت للولادة مبكرًا، وولدت ابنتي ولم أستطع ارضاعها طبيعيًا بسبب سوء التغذية، واضطررت لإرضاعها الحليب الصناعي منذ اليوم الأول. وللأسف أصابها التهاب حاد في الرئتين، وتوفيت بعد شهر من ولادتها.."

ليالي الشنباري، ٢٠ عامًا، مخيم جباليا - شمال غزة [٤٥]

الأطفال، على وجه الخصوص، هم الفئة الأكثر تضررًا جراء جريمة التجويع، فهناك مليون طفل هجروا قسرًا من بيوتهم منذ بداية الحرب، والآن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأصبحوا يعتمدون بصورة أساسية على أغذية غير صحية، نتيجة حرمانهم الحصول على منتجات الخضار والفاكهة والألبان، والأطعمة الغنية بالبروتينات والعناصر الغذائية الأساسية لضمان نموهم.

ووفقًا ليونيسيف، هناك ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ طفل يعانون من تأخر النمو، والهزال أو النحافة الشديدة، وهو نتيجة مباشرة لسوء التغذية الحاد، وهم بحاجة ماسة للعلاج. وفي سبتمبر ٢٠٢٤، أكدت وزارة الصحة الفلسطينية وفاة ٣٨ فلسطينيًا،[٤٦] معظمهم من الأطفال، نتيجة لمضاعفات سوء التغذية والجفاف، فيما يواجه آلاف الأطفال خطر الموت جوعًا.

"منع الاحتلال الإسرائيلي دخول أي مواد تموينية إلى شمال وادي غزة، واستهدف الكثير من المخابز في المنطقة. وبعد أسابيع استنفدنا كل المؤن الغذائية الموجودة في بيتنا وفي المحال التجارية، لن أنسى شعور الحزن والعجز الذي كان يلازمني أمام أطفالي وسيبقى معي لسنين طويلة بسبب قوته، لا أستطيع تخيل أن أبنائي يتوقون إلى لقمة الخبز. أبكي ليالي طويلة من شعوري بالجوع ومعاناتي من رؤية أبنائي يعانون منه على الرغم من أنني كنت دائمًا أفضلهم على نفسي ولا أتناول الطعام."

آمنة محمد أهل، ٣٣ عامًا، مدينة غزة[٤٧]

٤٥. حصل باحث المركز على هذه الإفادة، بتاريخ 6 أغسطس، 2024.

٤٦. وزارة الصحة في غزة، «تقرير الطوارئ في القطاع الصحي: اليوم 347 من العدوان، الإثنين، 16 سبتمبر 2024»، منشور على حساب وزارة الصحة في غزة على تطبيق "تيليغرام"، 17 سبتمبر 2024، رابط إلكتروني: https://t.me/MOHMediaGaza/5828

٤٧. حصل باحث المركز على هذه الإفادة، بتاريخ 3 يوليو، 2024.

ولا ينبغي إهمال الآثار طويلة الأجل لأزمة الغذاء في غزة، والتي تُفاقم معدلات سوء التغذية والجوع على المدى القصير، وتحديدًا بين فئات السكان الأكثر ضعفًا، وبالإضافة إلى ذلك، فإن العواقب طويلة الأجل لسوء التغذية، تؤثر بشكل عميق على النمو الجسدي والمعرفي للأطفال، وتؤدي إلى ضرر دائم لصحة الأطفال، مما يضعف قدرتهم على التعلم ويزيد من تعرضهم للأمراض، في سياق يشهد انهيار نظام الرعاية الصحية في غزة، تحت وطأة تدمير المستشفيات والمرافق الصحية، والنقص في الأدوية والمعدات الطبية.

خلال شهر يونيو ٢٠٢٤، ومع المعاناة من الأعمال اليومية في توفير احتياجات الأسرة، بدأت أشعر بالتعب والألم وضيق التنفس ، فذهبت إلى مجمع ناصر الطبي للعلاج، وبعد الفحوصات تبين أنه يوجد عندي ماء على الرئتين نتيجة التهابات فيهما وقرر الأطباء اجراء عملية لرفع المياه واستئصال كتلة تكونت بسبب الالتهاب، وبالفعل أجريت العملية وبقيت لمدة شهرين في المستشفى، وأجبرت على ترك ابنتي أميرة بدون رضاعة طبيعية.

وعندما خرجت من المستشفى أخبرني زوجي بأن ابنتي تم نقلها إلى مركز أطباء بلا حدود لأنها تعاني من سوء التغذية، وهي بحاجة إلى مكملات غذائية، لأنه وخلال وجودي في المستشفى توقفت عن الرضاعة الطبيعية، ونظرًا للظروف المادية الصعبة وعدم توفر حليب الأطفال، اعتمد أهل زوجي في تغذية ابنتي على حليب الوكالة الذي سبب مشاكل لها لأنه غير مناسب للأطفال دون سن عام، فأصبحت أعطيها مكمل غذائي حصلنا عليه من أطباء بلا حدود، ولكني لاحظت الحالة تزداد تدهورًا، وظهرت على ابنتي أعراض سوء التغذية من ضعف وهزال وانخفاض في الوزن وارتفاع في درجة الحرارة، فجئت بها إلى مستشفى ناصر لمتابعة حالتها في قسم سوء التغذية، وهي الآن تخضع لبرنامج رعاية ومتابعة وأشعر بأن حالتها تتحسن، أما أنا فلم أتعافى تمامًا من العملية، وينتابني القلق على بقية أبنائي أن يصيبهم سوء التغذية في ظل غيابي عنهم.

فاتن محمد أبو عرار، ٣٩ عامًا، حي الزيتون-مدينة غزة

وفي الثاني مارس ٢٠٢٥، وتزامنًا مع انتهاء المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار، عاودت حكومة الاحتلال حصارها الشامل على قطاع غزة، منقلبة على الاتفاق الذي أعلن في يناير ٢٠٢٥[٤٨] ، ودونما اهتمام بتبعات هذا القرار الفاضح على الأوضاع الكارثية التي يعيشها ٢,٣ مليون فلسطيني، حيث أعلنت إغلاق كافة المعابر الحدودية، ومنعت دخول جميع المساعدات الإنسانية التي تشكل شريان الحياة الأساسي لبقاء لسكان المدنيين في القطاع بما في ذلك إمدادات الغذاء والمياه والوقود والدواء والمأوى، في مؤشر صريح على عزمها مواصلة الإبادة الجماعية والإمعان في استخدام الحصار والتجويع كسلاح حرب وورقة مساومة للضغط على الفلسطينيين وإخضاعهم.

ووفقًا لمتابعات المركز الميدانية، تفاقمت الأوضاع الإنسانية بشكل كبير جراء استمرار الحصار المشدد وإغلاق المعابر للشهر الثاني على التوالي -حتى تاريخ اعداد التقرير-، وباتت مؤشرات انتشار المجاعة مجددًا تتزايد، لا سيما في ظل النقص حاد جدًا في الإمدادات الضرورية الغذاء والمياه والوقود والدواء، حيث أعلن برنامج الغذاء العالمي في وقت سابق عن نفاد مخزوناته من دقيق القمح والطرود الغذائية وغاز الطهي، وتوقف جميع المخابز الشريكة مع البرنامج عن العمل، وتعطل عملياته الإغاثية[٤٩] . وحذرت يونيسيف أيضًا من ارتفاع معدلات سوء التغذية والأمراض جراء النقص في إمدادات الغذاء للأطفال والأشخاص ذوي المناعة المنخفضة.[٥٠]

٤٨- The Guardian, "Israel cuts off humanitarian supplies to Gaza as it seeks to change ceasefire deal", March 02, 2025.
Link: https://www.theguardian.com/world/2025/mar/02/israel-cuts-off-humanitarian-supplies-to-gaza-as-it-seeks-to-change-ceasefire-deal

٤٩- MEMO, "All bakeries supported by WFP in Gaza closed due to lack of flour, fuel", April 02, 2025.
Link: https://www.middleeastmonitor.com/20250402-all-bakeries-supported-by-wfp-in-gaza-closed-due-to-lack-of-flour-fuel/

٥٠- UNICEF, "More than a million children in the Gaza Strip deprived of lifesaving aid for over one month", April 05, 2025.
Link: https://www.unicef.org/mena/press-releases/more-million-children-gaza-strip-deprived-lifesaving-aid-over-one-month-unicef

رابعًا: الاستيلاء على الأراضي والمناطق الزراعية، وعزلها

في خضم حرب الإبادة الجماعية، استولى الاحتلال على مساحات واسعة من أراضي قطاع غزة، لا سيما الأراضي الزراعية، والتي تعد ضرورية لغذاء الفلسطينيين وسبل عيشهم، وقامت القوات المحتلة بتوسعة المنطقة العازلة على طول السياج الحدودي الفاصل بعمق يتراوح بين ١-١,٨ كيلومترًا مربعًا، وحولت مناطق أخرى لمناطق عسكرية خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، ويحظر على السكان الوصول إليها.

في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٣، بدأت القوات المحتلة الغزو البري واسع النطاق لشمال غزة وضواحي مدينة غزة، وشرعت بالفعل بعمليات التدمير والتجريف للأراضي والبيوت الزراعية في بيت حانون وبيت لاهيا وجحر الديك، وقامت الجرافات الإسرائيلية بشق طرق جديدة في تلك المناطق، تمهيدًا لعبور الدبابات والمدرعات، والمركبات العسكرية الإسرائيلية إلى داخل غزة.

بحلول الخامس من نوفمبر ٢٠٢٣، أعلنت إسرائيل احتلال منطقة «نتساريم» واستكمال السيطرة عليه من السياج الحدودي شرقاً حتى ساحل البحر غربًا،[٥١] وبدأت على الفور عملية الفصل بين مناطق شمال وجنوب قطاع غزة، وذلك من خلال إقامة طريق جديد عرف فيما بعد باسم «طريق ٧٤٩». وفي ٣٠ مايو ٢٠٢٤، أعادت اسرائيل احتلال ممر صلاح الدين الفاصل بين قطاع غزة ومصر «محور فيلادلفي»، وأنشأت حزامًا عازلًا بطول ١٤ كيلومترًا وبعرض ١ كيلومترًا على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية، لتستكمل بذلك تجزئة مناطق قطاع غزة، وتثبّت الحصار العسكري عليه بأكمله[٥٢] .

ووثّق تحليل صدر حديثًا، للمجموعة البحثية البريطانية (Forensic Architecture)، استيلاء اسرائيل على أكثر من ١٣١ كيلومترًا مربعًا وهو ما يشكل ٣٦٪ من مساحة قطاع غزة، حيث قامت بزيادة مساحة المنطقة العازلة على طول الحدود مع قطاع غزة. بالإضافة إلى تشييد ممر «نتساريم» وبناء قواعد عسكرية مترامية الأطراف لقوات الاحتلال، على امتداد الممر الذي يبلغ طوله ٨ كيلومترات، وبعرض ٧ كيلومترات، وقامت بتدمير معظم المباني والبيوت الفلسطينية، وتجريف الأراضي والمنشآت الزراعية الفلسطينية في المنطقة التي تتجاوز مساحتهما الاجمالية ٥٦ كيلومترًا مربعًا.[٥٣] والحقيقة هي أن القوات الإسرائيلية المحتلة لم تكن تخوض قتالًا حقيقيًا في المنطقة المحتلة، بل كانت في سباق مع الزمن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الدمار[٥٤] .

٥١- France24, "Gaza City 'encircled' by Israeli troops", November 06, 2023. Link: https://f24.my/9uij

٥٢- BBC, "Israel extends control of Gaza's entire land border", May 30, 2024. Link: https://bbc.com/news/articles/c1994g22ve9o

٥٣- Anadolu Ajansi, "Israeli military cut across Gaza Strip, leaving territory fragmented", November 24, 2024.
Link: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/israeli-military-cut-across-gaza-strip-leaving-territory-fragmented/3402300

٥٤- Drop Site News, "An Investigation into Israel's 749 Combat Engineering Battalion: Our Job Is to Flatten Gaza. No One Will Stop Us", October 22, 2024.
Link: www.dropsitenews.com/p/israel-749-battalion-demolition-gaza

وفي ١٩ مارس/آذار ٢٠٢٥، استأنفت اسرائيل هجومها العسكري على قطاع غزة، وفي ١ أبريل/نيسان ٢٠٢٥، أصدرت قوات الاحتلال أوامر إخلاء لمحافظة رفح بأكملها، بالإضافة إلى أجزاء من محافظة خانيونس، وبدأت عملية برية واسعة النطاق في رفح بعد تطويقها بالكامل.[٥٥] وشرعت القوات المحتلة بإقامة محور «موراج» وهو ممر يفصل بين مدينتي خانيونس ورفح، ويعزل مدينة رفح البالغة مساحتها ٧٤ كيلومترًا مربعًا عن بقية أراضي قطاع غزة[٥٦] . وقد أدت العمليات العسكرية في رفح إلى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية التي تعد مصدرًا رئيسيًا للزراعة المحلية وتعرف بالسلّة الغذائية التي يعتمد عليها القطاع وخصوصًا في إنتاج محاصيل الخضروات. وتشير التقارير الأخيرة إلى نية اسرائيل تحويل رفح التي تمثل خمس مساحة القطاع إلى منطقة عازلة بعد استكمال أعمال التدمير الممنهج فيها[٥٧] ، وهي خطوة تعكس إصرارًا على تقليص مساحة قطاع غزة وتعميق الأزمة الغذائية لسكانه.

لا يقود هذا الاستيلاء إلى تدمير الزراعة الفلسطينية، بل يخلق واقعًا ديموغرافيًا، تتحوّل معه غزة إلى «كانتونات» معزولة، في تكرار لنموذج الضفة الغربية، حيث أدت أساليب العزل والتجزئة إلى تعطيل المجتمعات الفلسطينية، وتقويض الأنشطة الزراعية، ومنع حركة السكان بحرية. وقد وضعت إسرائيل هذه الأعمال في إطار أمني حيث تشير التصريحات الإسرائيلية الرسمية إلى أن الاستيلاء على هذه الأراضي مثل توجهًا محسوبًا نحو تقليص مساحة غزة[٥٨] ، وتعزيز الوجود الإسرائيلي كاحتلال طويل الأمد هناك، وهو ما اتضح بعد اعلان وقف اطلاق النار وحتى بعد استئناف الهجمات العسكرية حيث أعلنت اسرائيل أنها تقتطع مساحة تتراوح بين ٧٠٠-١٣٠٠ متر على طول حدود قطاع غزة كمناطق عازلة وستحتفظ بالسيطرة عليها، ولن يسمح بالوصول إليها من الفلسطينيين.

وفي ضوء ذلك يجدر التأكيد على أن منع الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي الزراعية في قطاع غزة يجردهم من الاكتفاء الذاتي الزراعي، مما يثير مخاوف بشأن العواقب طويلة المدى على حالة الأمن الغذائي، إذ لم تعد هناك امكانية لزراعة المحاصيل، أو حصادها داخل هذه المناطق مع تعذر الوصول إليها، وهو يثير أيضًا تساؤلات حاسمة حول استهداف سبل عيش الفلسطينيين، بطريقة تفي بالتعاريف الدولية للإبادة الجماعية، من خلال الحرمان المنهجي من الموارد الأساسية، والذي يرمي إلى تقليص عدد السكان وتدمير بقائهم، بحرمانهم من الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة. كما أن الآثار المترتبة على هذه الاستراتيجية بالنسبة لحقوق الإنسان والسيادة الفلسطينية عميقة، وتستدعي تحركًا دوليًا عاجلًا لمعالجة الانتهاكات المحتملة، واستعادة وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم.

٥٥- Wafa, "Israeli army issues new forcible eviction orders for more areas in Rafah", April 01, 2025.
Link: https://english.wafa.ps/Pages/Details/156051

٥٦- France24, "Israel's Netanyahu announces new 'Morag' security corridor across Gaza", April 02, 2025. Link: https://f24.my/B3uQ

٥٧- Haaretz, "Israel Preparing to Turn Rafah – One-fifth of Gaza – Into Part of Buffer Zone", April 09, 2025.
Link: https://www.haaretz.com/israel-news/2025-04-09/ty-article-magazine/.premium/israel-preparing-to-turn-rafah-one-fifth-of-gaza-into-part-of-border-buffer-zone/00000196-19e6-d78d-a1de-1dff20590000

٥٨- The Telegraph, "Israel says it will 'decrease' Gaza territory", October 18, 2023.
Link: http://www.telegraph.co.uk/world-news/2023/10/18/israel-decrease-gaza-strip-territory-eliminate-hamas/

"أعمل مع عائلتي بالزراعة منذ ٣٠ عامًا، وتملك عائلتي ٣٤ دونمًا من الأراضي الزراعية في حي الزيتون، منها ٢٦ دونمًا مزروعة بأشجار الزيتون، والدونمات الأخرى بها دفيئات زراعية، ومزرعة دواجن، وبئري مياه، وشبكة كاملة للري الحديث، وبرك لتجميع المياه، ونظام متطور للطاقة الكهربائية البديلة. كانت الأرض مصدر للغذاء والدخل الرئيسي لعائلتي وست عائلات، فقد كنا نتنج سنويًا حوالي ٤٠-٥٠ طنًا من الزيتون.

منذ اندلاع الحرب تدهور الوضع بشكل كبير، اضطررنا إلى اخلاء المنطقة والنزوح نحو جنوب قطاع غزة. استهدفت القوات الاسرائيلية مزرعتي بالصواريخ والقذائف وتم تدميرها، وخلال الاجتياح البري لمدينة غزة في أواخر أكتوبر الماضي، جُرِّفت المزرعة وتم سحقها بالكامل، لم تكن هذه المرة الأولى التي تتعرض فيها المزرعة للتدمير، فقد تعرضت في الاعتداءات العسكرية السابقة لأضرار وخسائر، ولكن ليس كهذه الحرب، لقد دُمرت المزرعة ومُسحت بالكامل، أصبحت أرضًا محروقة، ولم يتبقَ منها شيء. لقد اختفت أشجار الزيتون التي أرعاها طيلة ٢٧ عامًا، ما أعلمه الآن هو أن مزرعتي والمنطقة المحيطة بها ضمت بالكامل لمحور نتساريم، لقد تحوّلت إلى منطقة عسكرية مغلقة، لن أتمكن من الوصول إليها بعد الآن."

محمد نسيم الدحدوح، ٤٦ عامًا، حيّ الزيتون - مدينة غزة[٥٩]

٥٩. حصل باحث المركز على هذه الإفادة عبر الهاتف، بتاريخ 24 سبتمبر، 2024.

خامسًا: تدمير القطاع الزراعي من وجهة نظر القانون الدولي

يرتبط الحق في الغذاء بشكل وثيق بالحق في الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، والتي تعد ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وتتحمل اسرائيل، باعتبارها قوة قائمة بالاحتلال، مسؤولية حماية وصيانة هذه الحقوق، وحماية سبل عيش المدنيين وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وخصوصًا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنص على المعاملة الانسانية والكريمة للمدنيين في وقت الحرب أو الاحتلال.

إن تدمير إسرائيل للأراضي الزراعية والبنية التحتية الزراعية، والهياكل الأساسية لإنتاج الغذاء في غزة، واستعمال سلاح التجويع في حربها ضد الفلسطينيين، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية داخل غزة، وتقييد الوصول إليها، والتشريد القسري لغالبية السكان، تشكل انتهاكات متعددة الأوجه للقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، وتجرّم بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

تكمن خطورة هذه الأعمال في أنها تحول مصادر الغذاء إلى أدوات للقهر، كما تعكس شكلًا من أشكال «الإبادة البيئية»،[٦٠] مما يقوّض بشدة حق الفلسطينيين في الحياة، والغذاء والأرض، والكرامة، على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[٦١]

ينص القانون الإنساني الدولي على حماية الممتلكات المدنية والموارد الأساسية للبقاء على قيد الحياة، خاصة في زمن الحرب. وتحظر المادة ٥٤ من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف بشكل صريح مهاجمة أو تدمير «الأعيان والأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين»، بما في ذلك الأراضي والمناطق الزراعية، ومستودعات المواد الغذائية والمحاصيل، ومرافق الثروة الحيوانية، وإمدادات المياه، ومرافق الري، ويشكل تدمير اسرائيل لها مخالفة للقانون الدولي، وجريمة حرب وفقًا للمادة ٨ من ميثاق روما الأساسي.

كما تقتضي مبادئ التمييز، والتناسب، والضرورة العسكرية، وهي مبادئ تأسيسية في القانون الإنساني الدولي، بأن تميز الأعمال العسكرية بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، ويحظر بشكل صارم الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية دون ضرورة عسكرية مباشرة، وبما يتناسب مع طبيعتها. ومع ذلك، فإن الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت الأراضي الزراعية ومرافق الثروة الحيوانية والسمكية ونظم إنتاج الغذاء في غزة تظهر تجاهلًا إسرائيليًا متعمدًا لهذه المبادئ، حيث حوّلت تلك الأعيان إلى أهداف أساسية للتدمير ضمن عقيدتها العسكرية.

٦٠- Laurent Lambert, "Ecocide as Genocide: A Human Security Approach to 'Utter Annihilation' in Gaza", October 06, 2024 Arab Center for Research and Policy Studies, Link: www.chs-doha.org/en/Publications/Pages/Ecocide-as-Genocide-A-Human-Security-Approach-to-Utter-Annihilation-in-Gaza.aspx

٦١. تؤكد المادة (1) فقرة (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنه: "لجميع الشعوب، سعيًا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة."

وتحظر اتفاقيات جنيف وميثاق روما الأساسي استخدام التجويع المنهجي كسلاح حرب ضد المدنيين. ومع ذلك، فإن ما تفعله اسرائيل، يمثل خرقًا فاضحًا للقانون الإنساني الدولي، بانتهاكها للمادة ١٤ من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف (١٩٧٧)، والتي تحظر مهاجمة أو تدمير «المواد الغذائية، والمناطق الزراعية لإنتاج المواد الغذائية، والمحاصيل، والماشية، ومنشآت مياه الشرب، ومرافق الري». وتدرج المحكمة الجنائية الدولية التجويع المنهجي والحرمان من الموارد الأساسية في قائمة جرائم الحرب التي يقع التحقيق فيها، والمحاكمة عليها وفقًا للمادة ٨ من ميثاق روما الأساسي.

علاوة على ذلك، يؤدي الاستيلاء غير المشروع على المناطق والأراضي الزراعية وعزلها لأغراض عسكرية، إلى حرمان الفلسطينيين من مساحات شاسعة ضرورية لإنتاج الغذاء. وهذه العمليات تنتهك بشكل سافر مبدأ التمييز، ولا تفي بمعيار الضرورة العسكرية، وتشكل انتهاكًا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على سلطات الاحتلال الاستيلاء على الممتلكات المدنية في الأراضي المحتلة وتدميرها.[٦٢]

وتبرر قوات الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء على الأراضي وتدميرها كتدابير أمنية، بيد أن نطاق هذه الإجراءات يشير إلى استراتيجية متعمدة لتدمير المجتمعات الفلسطينية عبر التهجير القسري والتطهير العرقي، وحرمانهم من وسائل الحفاظ على بقائهم.

إن استراتيجية اسرائيل في حرمان الفلسطينيين من مصادر الغذاء، عبر تدمير القطاع الزراعي، والتجويع المنهجي، وتحويلها إلى أداة للإخضاع، وما يترتب على ذلك من ظروف معيشية قاسية، تتماشى في جوهرها مع عناصر تعريف الإبادة الجماعية، على النحو المبيّن في المادة ٢ من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨)، لا سيما عندما يكون القصد من هذه الاستراتيجية هو خلق ظروف متعمدة، يتحقق معها الدمار المادي كليًا أو جزئيًا للشعب الفلسطيني.

إن التقرير الصادر حديثًا للمقررة الأممية المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فرانشيسكا ألبانيزي، بعنوان «الإبادة الجماعية بوصفها محوًا استعماريًا»، يضيف بعدًا حاسمًا إلى النقاش الدائر بشأن نية اسرائيل ارتكاب الإبادة الجماعية في غزة، ويؤكد أن إسرائيل دولة تقوم على هدف هو محو الفلسطينيين والقضاء عليهم،[٦٣] وتسخر كل أدواتها صوب تحقيق هذا الهدف، وليس في غزة فحسب، ولكن في كل الأرض الفلسطينية. والتحريض الإسرائيلي العلني، والإجراءات الفظيعة التي ترتكبها اسرائيل يؤكدان ذلك.

تتفاقم معاناة الفلسطينيين مع استمرار انتهاك اسرائيل لواجباتها القانونية في حماية حقوق الفلسطينيين كقوة قائمة بالاحتلال، ونتيجة لغياب التدخل الدولي الفعال لضمان إنفاذ التوجيهات المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ردًا على القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا، بدعوى انتهاك اسرائيل التزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وتنفيذ فتوى المحكمة بشأن «التبعات القانونية لسياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة»، وكذلك القرارات الأممية، لا سيما قرار الجمعية العامة رقم A/RES/ES-10/24 الداعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال ١٢ شهرًا.

٦٢. تؤكد المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه: "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو بالسلطات العامة، أو بالمنظمات الاجتماعية، أو التعاونية، إلا إذا كانت الضرورة العسكرية تقتضي حتمًا هذا التدمير.

٦٣- Francesca Albanese, "Genocide as colonial erasure – Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967", October 01, 2024. Page 43. Link: www.documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/279/66/pdf/n2427966.pdf

إن جريمة الإبادة الجماعية، ودعوات التهجير القسري والتطهير العرقي[٦٤] بحق الفلسطينيين، تعكس فشلًا دوليًا عميقًا، على الصعيد القانوني والأخلاقي. وتكشف الاستجابة الدولية لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، والاستجابة الدولية لتدمير البيئة في أوكرانيا عن ازدواجية معايير واضحة تجاه اسرائيل، حيث تستمر عرقلة آليات المسائلة والمحاسبة وإنفاذ العدالة، مما يقوض مصداقية المؤسسات الدولية، والتزامها تجاه حماية حقوق الإنسان.

٦٤- The Guardian, "World must act to prevent 'ethnic cleansing' of Gaza, António Guterres warns", October 30, 2024.
Link: www.theguardian.com/world/2024/oct/30/antonio-guterres-warns-israel-could-carry-out-ethnic-cleansing-of-gaza?CMP=share_btn_url

سادسًا: التدخلات والتدابير الموصى بها لدعم جهود التعافي وإعـــادة الإعمار للقطاع الزراعي

تعرض القطاع الزراعي في قطاع غزة لدمار هائل جراء العدوان الذي شنته اسرائيل منذ السابع من أكتوبر، حـيـث استهـدف الاحتلال منظومة الانتاج الغذائي بشكل ممنهج، ما أدى إلى انهيار هذا القطاع الحيوي بجميع مرافقه بشكل شـبـه كـامل. ولم يكن هذا الاستهداف عشوائيًا عرضيًا، بل كان ضمن سياسة التدمير الشاملة لكل مقومات الحياة، وبـــهـدف افـــقـاد السكان قدرتهم على تأمين الغذاء، والقضاء على سبل عيشهم الأساسية.

خسر قطاع غزة محاصيل استراتيجية بما في ذلك أشجار العنب والجوافة والزيتون، حيث تم تدمير مساحات شاسعـــة مـــن الحقول والمزارع، التي كانت تشكل جزءًا أساسيًا من الإنتاج الزراعي المحلي، بينما تعرض قطاع الإنتاج الحيواني لـــضـــربة قاسية، إذ دُمرت مزارع الانتاج الحيواني بنسبة تجاوزت ٨٠٪، ونفقت أعداد هائلة من الدواجن والماشية بسبب القـــصـــف الاسرائيلي، ونقص الأعلاف وانقطاع امدادات الطاقة ما أدى إلى إبادة سلالات حيوية كانت تشكل العمود الفقري للإنـــتاج الحيواني. أما قطاع الصيد البحري، فقد كان التأثير كارثيًا، حيث دمرت جميع مراسي الصيد على ساحل البحر والتي تـــضـــم قوارب الصيادين ومعداتهم بالكامل، مما أدى إلى شلل شبه تام لهذا القطاع وقطع مصدر رزق آلاف الصيادين.

تتطلب استعادة الأمن الغذائي والسيادة الغذائية جهودًا عاجلة ومكثفة لدعم تعافي وإعادة بناء القطـــاع الـزراعي وفـــق استراتيجية شاملة وتدخلات فورية تضمن تمكين المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين من استئـــنـــاف أنشطـــتـــهم الإنتاجية، وتعزيز صمودهم. وقد تم صياغة مجموعة من السياسات والتدخلات الموصى بها كتدابير يجب تنفيذها لـــدعـــم جهود التعافي وإعادة الإعمار للقطاع، وذلك استنادًا إلى البيانات الأولية والثانوية التي جمعها باحثو المركز الفلسطـيـــني لحقوق الانسان أثناء إعداد التقرير، بالتعاون مع جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية (PARC)، والتي تعكس احـــتـــيـــاجـــات الفئات المتضررة في القطاع الزراعي والخبراء المختصين الذين تمت مقابلتهم*، والتي من شأنها تمكين الـــقـــطـــاع من النهوض واستعادة دوره في دعم الاقتصاد المحلي وتحقيق الأمن الغذائي للسكان، وتتضمن هذه التوصيات:

أ. وقف إطلاق النار بشكل فوري ودائم:

يعد وقف إطلاق النار المدخل الأساسي لأي جهود تعافٍ حقيقية، حيث يتطلب استئناف النشاط الزراعي بيئة مستقرة وآمنة ، تتيح للمزارعين ومربي الحيوانات العودة إلى أراضيهم دون تهديد مستمر بالاجتياح والتجريف مجددًا. كـــمـا يتعين إزالـــة القيود المفروضة على وصول المزارعين إلى أراضيهم خاصة في المناطق التي صنفها الاحتلال الإسرائيلي كمنـــاطق عـــازلة، والتي حرمت غزة من نسبة ٢٥-٣٠٪ من أراضيها الزراعية، وإعادة تمكين المزارعين من الوصول إلى كافة أراضيهم بحرية. وفي ظل غياب ضمانات حقيقية للاستقرار، سيظل المزارعون مترددين في الاستثمار مجددًا في أراضيهم خشية وقـــوع خـــسائر جديدة، مما يستدعي تدخلًا دوليًا لحماية حقوقهم وتأمين بيئة آمنة للعمل الزراعي.

* جلسة بؤرية موسعة عقدها المركز بالتعاون مع الإغاثة الزراعية الفلسطينية، جمعت مختصين في القطاع الزراعي والفئات المتضررة من المزارعين ومربي الحيوانات والصيادين.

وفي ضوء ذلك، يدعو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومجلس الأمن الدولي للاضطلاع بمسؤولياتهم لحماية الأمن والسلم الدوليين، وإجبار إسرائيل على الوقف الفوري والكامل للعدوان في قطاع غزة، والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي التي تقوم باحتلالها داخل قطاع غزة، وحماية الهياكل المدنية الضرورية لبقاء المدنيين، على النحو المبين في المادة ٥٤ من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقية جنيف الرابعة.[٦٥]

ب. إعداد استراتيجية شاملة لدعم عملية إعادة تأهيل القطاع الزراعي:

تحتاج عملية التعافي إلى استراتيجية شاملة تعيد بناء القطاع الزراعي وفق نهج إعادة البناء بشكل أفضل (Build Back Better)، بحيث لا تقتصر الجهود على إصلاح ما تم تدميره، بل تسهم في تحسين إدارة الموارد وضمان استدامتها. ينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية جميع القطاعات الفرعية، من الإنتاج النباتي إلى الثروة الحيوانية وقطاع الصيد، على أن يتم وضعها بالتنسيق الفعال مع الجهات الحكومية، والمؤسسات الأهلية، والمنظمات الدولية، لضمان تحقيق نتائج أكثر كفاءة، وتعزيز التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، والوكالات الدولية والاقليمية ذات الصلة، لتكثيف الجهود وحشد التمويل والدعم اللازمين لإعادة تأهيل القطاع الزراعي.

كما ينبغي تعزيز دور التعاونيات الزراعية والمزارعين في عملية التخطيط، لضمان أن تكون السياسات والإجراءات المتبعة واقعية ومبنية على الاحتياجات الفعلية للقطاع. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية برامج لإصلاح البنية التحتية الزراعية، واستعادة سلاسل القيمة المدمرة بشكل مباشر بسبب الحرب، عبر إعادة بناء قدرات التخزين والتسويق، وإدخال تقنيات جديدة تساعد على تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف، بما في ذلك تعزيز الزراعة المستدامة والزراعة الذكية.

ج. إصلاح الأراضي والبنية التحتية الزراعية:

يعد استصلاح الأراضي الزراعية المتضررة أحد الأولويات الملحة، حيث تحتاج التربة إلى إعادة تأهيل شامل لمعالجة آثار التدمير والتلوث الناتج عن استخدام القذائف والمواد السامة التي استخدمت خلال الحرب، كما أن إزالة الركام والمخلفات الحربية، ومعالجة المخلفات العضوية بطريقة بيئية آمنة، تمثلان خطوات أساسية تتيح إعادة خصوبة التربة وجعلها صالحة للزراعة مجددًا.

إلى جانب ذلك، يجب العمل على إصلاح شبكات الري، وإعادة تشغيل الآبار، وتوفير الطاقة اللازمة لضخ المياه للمزارع والمنشآت الإنتاجية، وترميم البنية التحتية التي تضررت بشدة بما يشمل إصلاح الطرق الزراعية التي تربط المناطق الريفية بمراكز التسويق، لضمان قدرة المزارعين على نقل منتجاتهم بسهولة إلى الأسواق.

٦٥. تحظر المادة (54) صراحةً مهاجمة أو تدمير «الأعيان والأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين»، بما في ذلك الأراضي والمناطق الزراعية، ومستودعات المواد الغذائية والمحاصيل، ومرافق الثروة الحيوانية.

د. ضمان تدفق المدخلات والموارد الضرورية للقطاع الزراعي بشكل فوري ومستدام:

إلى جانب إعادة تأهيل البنية التحتية، لا بد من العمل فورًا من أجل ضمان تدفق المدخلات الزراعية عبر المعابر دون قيود، إذ يعاني المزارعون من نقص حاد في البذور، والأسمدة، والمبيدات، والأدوية البيطرية، والأعلاف، والمعدات الزراعية. ومن الضروري أن يضغط المجتمع الدولي على اسرائيل لإنهاء الحصار الإسرائيلي في قطاع غزة، وفتح المعابر أمام دخول كافة أشكال المساعدات الإنسانية بما في ذلك الإمدادات الخاصة بالقطاع الزراعي وتأمين هذه المدخلات بشكل منتظم **ومستدام**، مع إنشاء مخزون استراتيجي يحمي القطاع الزراعي من الانقطاع المفاجئ في الإمدادات. ومن الضروري كذلك دعم المشاتل المحلية لإنتاج الشتلات والبذور، وتقليل الاعتماد على الاستيراد لتعزيز الاستقلالية الزراعية على المدى الطويل.

هـ. إعادة تأهيل قطاع الإنتاج الحيواني وتعزيز قدرته الإنتاجية:

يمثل قطاع الإنتاج الحيواني عنصرًا أساسيًا في منظومة الأمن الغذائي، ولذلك فإن إعادة تأهيله تحتاج إلى تدخلات فورية تضمن إصلاح وتأهيل المزارع التي لم تتعرض للتدمير الكامل، والعمل فورًا على تشغيل مزارع الدواجن القائمة، عبر تزويدها بالمدخلات الأساسية مثل الطاقة، والأعلاف، والبيض المخصب، واللقاحات لإعادة دورة الإنتاج.

وإلى جانب ذلك، يجب العمل على إعادة بناء سلالات المواشي المحلية من الأبقار والضأن والعجول والجمال التي تعرضت للإبادة، مع اعتماد برامج لتحسين الإنتاجية من خلال استيراد سلالات قوية قادرة على تحمل الظروف البيئية في غزة. كما يعد من الضروري إنشاء مشاريع مستدامة لتربية الدواجن والماشية، وتأمين مصادر طاقة متجددة لدعم تشغيل المزارع.

و. إعادة بناء قطاع الصيد البحري وتعزيز استدامته:

يحتاج قطاع الصيد والثروة السمكية إلى جهود كبيرة لتعويض الصيادين عن الخسائر التي لحقت بهم، بدءًا بضمان عودتهم لممارسة أنشطة الصيد، كما يجب إعادة بناء مراسي الصيد التي تم تدميرها، وتوفير القوارب الجديدة والمعدات الأساسية اللازمة لمزاولة نشاطهم مجددًا مثل الشباك والمحركات والوقود والمعدات البحرية لتسهيل استئناف نشاطهم.

ولا يمكن استئناف هذا القطاع أنشطة التصدير التي كانت تمثل أحد أهم روافعه الاقتصادية قبل اندلاع العدوان دون اعادة إعمار البنية التحتية الضرورية، مثل شبكات الطاقة وخطوط النقل ومحطات تصنيع الثلج والثلاجات المبردة، لضمان حفظ الأسماك وتسويقها إلى الخارج بكفاءة.

ز. تعزيز جهود المناصرة الدولية وتوثيق التدمير الذي طال القطاع الزراعي

يجب أن تترافق جهود التعافي وإعادة الإعمار مع عمل حقوقي مكثف لتوثيق الجرائم التي ارتكبت بحق القطاع الزراعي خلال العدوان، وتقديمها إلى الجهات الدولية لمحاسبة الاحتلال على تدمير منظومة الغذاء في قطاع غزة، والمطالبة بتعويضات عن الخسائر الهائلة التي لحقت بالاقتصاد الزراعي.

ويتعين العمل على رفع القضايا المتعلقة بجرائم تدمير القطاع الزراعي إلى المقررين الأمميين المعنيين بالحق في الغذاء والحق في البيئة، والمنظمات الحقوقية والهيئات القانونية الدولية، لتطوير إطار دولي فعال يتناول تعزيز الحماية القانونية لحق الفلسطينيين في الغذاء الكافي، والوصول إلى الموارد الطبيعية، وهو واجب يقع على عاتق اسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال، وتشكيل لجنة أممية مختصة للتحقيق في تدمير القطاع الزراعي، باعتبارها انتهاكات لنظام روما الأساسي، ولاتفاقية جنيف الرابعة، والمعاهدات الدولية ذات الصلة، لتحقيق العدالة للضحايا وضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من المساءلة.

وفي هذا السياق، يطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حركات التغيير المناخي والعدالة البيئية بضرورة تصعيد النضال من أجل وقف الاضطهاد المناخي الذي تتعرض له الأرض الفلسطينية، حيث يجري تدمير البيئة على قدم وساق، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في الوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية، لا سيما وأنه يعوق تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتحديدًا هدف القضاء التام على الجوع وهدف العمل المناخي.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
P.C.H.R. LTD (Non - Profit)